

Süleymaniye Kütüphanesi
Kisim
Yıl

Hasan C. m.
H. 1329

اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ اٰلِهِٖ
وَاٰلِهِٖ وَسَلَّمَ وَارْحَمْهُمْ اِنَّكَ اَرْحَمُ الرَّحِيْمِيْنَ

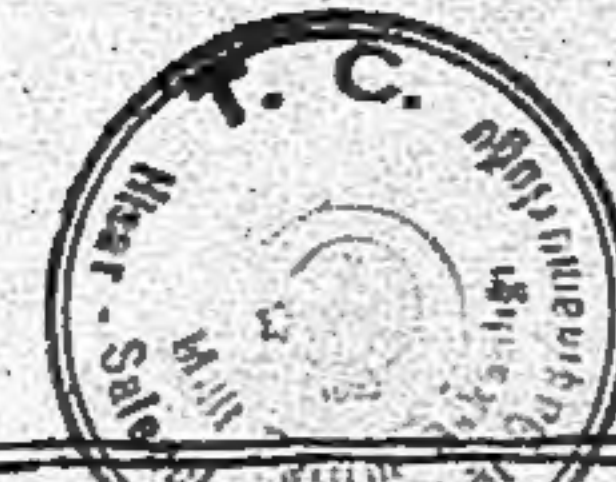
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

رفع الالباس
عن
بعض الناس

حسبنا الله ونعم الوكيل

مطبع دار الفکر
طبع في بيروت

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ولقد اصل منهم جلا كثير والصلوة والسلام على رسول
 الذي ارسله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كل بشير او نذير **ويعلم** فقد وقعت في جزء من هذا الزمان
 على رسالة معتقته ببعض الناس في دفع الوسواس اجيب فيها عما وقع في الصحيح للامام المجتهد المطلق محمد بن
 اسمعيل البخاري رحمه الله تعالى من بعض تعارضه على الامام ابي حنيفة النعمان الكوفي رحمه الله تعالى بلفظ بعض
 الناس فظن في انظار المتأمل فوجدتها جامعة لثلاث ما اجابوا عنه بعض ناصي ملة الاحناف من شرح الصحيح
 ونظاره ولم يأت جامع ذلك الشذات من عند نفسه بشي يدافع عن مذهبه او يدري عن مسلكه غير انه انشأ
 ونقص وذهب مذهب الاعتساف ولوى رأسه عن الحق واعرض عن مسلك الانصاف وهذا وان كان في عينه
 الكليل لامر جليل ولكنه لم يدركه لانشطه العليل ولا يري الغليل فاردت حسبه له تعالى وذبا عن اوليائه ان
 انيل الالتباس عن بعض الناس كيلا يقعوا في هذا الوسواس واعى ذبا لله من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس
 في صدورهم للناس من الجنة والناس وها انا اشرع في المقصود متوكلا على مفيض الخير واليود **القول لمخرو**
 والمسائل التي قال الامام البخاري رحمه الله فيها بصيغة وقال بعض الناس اولها نفسين الركان فان الركان عند البخاري رحمه
 هي دفن الجاهلية فقط والمعدن ليس بركان عنده وعند الحنفية الركان المال المدفون والمعدن جميعا والبخاري رحمه
 في ذلك قول صلى الله عليه وسلم العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركان الخمس فانه صلى الله عليه وسلم عطف الركان
 على المعدن وذكر للركان حكما غير الحكم الذي ذكر للمعدن فعلم ان المعدن ليس بركان واجاب الحافظ العيني عن
 هذا فقال المعدن هو الركان فلما اراد ان يركن له حكما اخر ذكره بالاسم الاخر وهو الركان ولو قال وفيه الخمس
 بدون ان يقول وفي الركان الخمس لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير الى البش اشبه ثمان البخاري رحمه اراد ان يلزم
 الحنفية في قولهم فشرح قولهم على ما فهمه فقال في باب الركان من كتاب الزكوة وقال بعض الناس المعدن ركان
 مثل دفن الجاهلية لانه يقال اركن المعدن اذا خرج منه شيء قليل له فقد يقال لمن وهب له الشيء او ربح ربحا كثيرا او كثر
 ثمره اركن شتم ناقض وقال لا باس ان يكتمه ولا يثق دى الخمس انتهى اقول مقصود الامام البخاري رحمه بذلك الا لزم
 بوجهين الاول انه يلزم على هذا القول ان يكون كل واحد من الموهوب والربح والتمم ركانا فيجب فيه الخمس
 ولا قائل بذلك فالزم والامر ليس كذلك ولذا قال القسطلاني واعتق منه بعضهم بانه لم ينقل عن بعض الناس ولا عن
 العرب انهم قالوا اركن المعدن وانما قالوا اركن الرجل فاذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الا لزم ان يقول القائل عند
 يقال لمن وهب له الخ ومعنى اركن الرجل صار له ركان من قطع الذهب ولا يلزم منه انه اذا وهب له شيء ان يقال اركن
 بالخطاب وكذا اذا ربح ربحا كثيرا او كثر ثمره ولا يليل كون المعدن ركانا ما ذكره السرخسي في ميسوطه هكذا واحكامنا
 احتجوا بحديث ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وفي الركان الخمس واسم الركان يتناول الكثر
 والمعدن جميعا لانه عبارة عن الاتبات يقال ركن ربحه في الارض اذا ثبت والمال في المعدن مثبت كما هو في الكثر ولما
 قيل يا رسول الله وما الركان قال الذهب والفضة الذين خلقهم الله تعالى في الارض يوم خلقهم ولما سئل رسول الله صلى الله



عليه وسلم عما يوجب في الحسن **والجواب** وفي الركان الخمس فعطف الركان على المدفون فعلم ان المراد بالركان
 المعدن وفي مواضع الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم في الركان الخمس قال يا رسول الله وما الركان
 قال المال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض في هذه المعادن ففيه الخمس قال الملا على القار
 في شرح الموطأ ولفظ البيهقي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركان الخمس قليل وما الركان
 يا رسول الله قال الذهب والفضة الذي خلق الله في الارض يوم خلقت وقال العيني وقد اورد ابو عمر وفي التمهيد
 عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركن وجده رجل ان كنت وجد
 في قرية غير مسكونة او في غير سبيل ميتة ففيه وفي الركان الخمس وقال القاض عياض وعطف الركان على الكثر دليل
 على ان الركان غير الكثر وانه المعدن كما يفتي له اهل العراق فهو حجة لخالف الشافعي والوجه الثاني انه قال اول المعدن
 ركان فوجب فيه الخمس ثم اسقطه حيث قال لا باس ان يكتمه ولا يثق دى الخمس فناقض قوله والتحقيق خلافة قال القسطلاني
 وقد اعترض ابن بطال على المؤلف في هذه المناقضة بان الذي اجاز ابو حنيفة كتمانها انما هو اذا كان محتاجا اليه بمعنى
 انه يتأول ان له حقا في بيت المال وبصديا في الفخ فاجاز له ان ياخذ الخمس لنفسه عوضا عن ذلك لانه اسقط الخمس
 عن المعدن بعدما اوجبه فيه قال الكثر ما في اما قول البخاري انه ناقضه فهو نقسف قال العيني وكمن عايب قول
 صحيحا واقته من الفهم السقيم اقول لعلة قال ذلك بعبارة واحدة كما انك نفسين المتكافئ لا ترين تعالا في عبادة حيث
 قال في تفسير سورة يوسف وابطل الذي قال الانبج وليس في كلام العرب الا انبج قال العيني قال صاحب التوضيح
 هذه الدعوى من الاعاجيب فقد قال في الحكم المتكافئ انبج وعن الاخفش كذلك وفي الجامع المتكافئ انبج ثم قال العيني
 كانه لم يخص عن ذلك كما ينبغي فقلنا باعبدة والآفة من التقليد **قول بفضل الله المعبود** قال الامام
 البخاري رحمه الله تعالى في باب الركان من محيصة قال مالك وابن ادريس الركان دفن الجاهلية في قليل وكثير الخمس
 ليس المعدن بركان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المعدن جبار وفي الركان الخمس واخذ عمر بن عبد العزيز رحمه
 من المعادن من كل مائتين خمسة ثم قال بعد ذلك وقال بعض الناس المعدن ركان مثل دفن الجاهلية لانه يقال اركن
 المعدن اذا اخرج منه شيء قليل له فقد يقال لمن وهب له الشيء او ربح ربحا كثيرا او كثر ثمره اركن شتم ناقض فقال لا باس
 ان يكتمه ولا يثق دى الخمس انتهى وعن من كل ذلك ان الركان هو دفن الجاهلية كما ذهب اليه الجمهور وليس المعدن
 ركانا في ذلك الحكم الشرعي المذكور كما ذهب اليه بعض الناس واجتمع على ذلك مجديث ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله
 تعالى عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العجماء جبار والبش جبار والمعدن جبار وفي الركان الخمس وذكر ان عمر بن
 عبد العزيز اخذ من المعادن من كل مائتين خمسة ثقبو ثمة ادعاه وتعيينا لما اراده النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
 من لفظ الركان وتأييد المذهب بتعامل الفقهاء العرفاء باللسان العلماء بمراد النبي صلى الله عليه وسلم وتقصيلا ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال المعدن جبار وفي الركان الخمس عطف الركان على المعدن وفرق بينهما في الحكم فعلم منه
 ان المعدن ليس بركان عند النبي صلى الله عليه وسلم بل هما شيان متغايران ولو كان المعدن ركانا عنده لفتا
 المعدن جبار وفيه الخمس ولما لم يقل ذلك ظهرا انه غير لان العطف يدل على المغايرة قال الامام الحافظ ابن حجر في
 فتح الباري والوجه للجمهور النقرة من النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركان وبوا والعطف فصح انه غير انتهى نقل جامع
 ذلك الشذات عن ناصي ملة الحنفية العيني في جوابه انه صلى الله عليه وسلم لم يقل وفيه الخمس ليامن الكلام عن الالتباس
 باحتمال عود الضمير الى البش ولكنه يجيب وكيف الالتباس والفصل القريب المتعين للمرجعية وهو المعدن جبار
 موجود واحتمال البعيد بعد ذلك بعيدا فاعتذر اربار لا يغني عن جوع وكذا اعترض الامام الهمام البخاري رحمه الله تعالى
 على بعض الناس انه كيف ترك المنطوق من الشارع وادخل المعدن في الركان وحكم باخذ الخمس مع ان الشارع مصرح

بجلافة وتعامل السلف يكفي لتعيين مراده وتوفيق من قبل بعض الناس ان تناول اللغوى يسأ عنه يقال له ان تناول اللغوى لم يثبت عند اهل الجواز قال الامام ابن الاثير في النهاية الركان عند اهل الجواز كقول الجاهلية المدفونة في الارض وعند اهل العراق للمعادن تحتلها اللغة لان كلامهم ماركوز في الارض اي ثابت يقال ركنه من كنه ركن اذا دفنه وركن الرجل اذا وجد الركان والحديث انما جاء في التفسير الاول وهو كقول الجاهلي وانما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة اخذه وقال الحافظ الهروي في الغريب اختلف اهل العراق واهل الجواز في تفسيره قال اهل العراق هو المعادن وقال اهل الجواز هو كقول الجاهلية وكل محتمل في اللغة وقال الزركشي في التفسير الركان هو المال العادي المدفون في الجاهلية وقال الجوهري في الصحاح الركان دفين اهل الجاهلية كانه ركن في الارض ركن وفي الحديث في الركان الخمس تقول منه الركن الرجل اذا وجدته انتهى وقال العلامة محمد بن ابى بكر الرازي في مختار الصحاح والركان بالكس دفين اهل الجاهلية كانه ركن في الارض وركن الرجل وجد الركان انتهى وقال الشيخ احمد بن محمد الفيومي في المصباح المنير الركان المال المدفون في الجاهلية فعال بمعنى مفعول كالبساط بمعنى المبسوط والكتاب بمعنى المكتوب ويقال هو المعدن وركن الرجل اركنا وجد ركانا انتهى فظهر من كل ذلك ان تناول اللغوى لا يصح عند اهل الجواز لانهم لا يطلعون الركان على المعادن و الاشبهة ان التبي الجازي صلى الله عليه وسلم تكلم بلغة اهل الجواز واراد به ما بين يده من اهل الجاهلية لان اهل الحديث انه هو المراد عند الشارع وصرح اهل اللغة انه هو المراد في الحديث لكونه لغة اهل الجواز وكذا انقص الجوهري والرازي والزركشي على تفسير اهل الجواز ولذا امرض ايضا الفيومي التفسير الثاني لانه لا يوافق لغة اهل الجواز فمن استدلل بعد ذلك بالتناول اللغوى فقد اخطأ وتوسل تناول اللغوى واعترض النظر عن جميع ذلك فالتناول اللغوى لا يستلزم تناول في حكمه شرعى اذا نطق الشارع بالفرقة بينهما والى ذلك اشار الامام الهمام البخاري رحمه الله تعالى بقوله قيل له فقد يقال لمن وهب له الخ حاصله انه لو استدلت تناول اللغوى تناول في الحكم الشرعى لوجب ان يخمس الجوهري والرجح والتمار لان ذلك تناول يوجد في جملة هذه الصور مع انكم لستم بقاتلين بوجوب الخمس في هذه الصور فكيف بالمعادن وما نقل القسطلاني من بعض الجاهيل انه لم ينقل من العرب اركان المعدن فمثل ذلك لا يصدر ممن له خبرة بكلام العرب قال الحافظ الهروي في كتابه الغريب الركان القطع العظام من الذهب والفضة كالجلا مديد واحدة ركنة وقد اركن المعدن انال انتهى وايضا في القاموس في تفسير لفظة ركن وركن وجد الركان والمعدن صار فيه ركانا انتهى اي اركن الرجل وجد ركانا وركن المعدن صار فيه ركانا فالعجب كل العجب ان مثل القسطلاني كيف نقل من البعض انه لم ينقل من العرب وهو مشهور بين العرب وامادعوى عدم النقل عن بعض الناس فهو ايضا من الاعاجيب ينبغي عن قلة فحصره والامام محمد بن الحسن الشيباني في اقرب بدلك في كتاب الحجج على اهل المدينة وهذه عبارة قال محمد بن الحسن ما شان المعدن شان الزكوة اما المعدن مثل المغنم ففي قليله وكثيره الخمس كذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الركان الخمس فقيل يا رسول الله ما الركان فقال المال الذي خلقه الله في الارض يوم خلق السموات والارض وقال اهل المدينة انما الركان المال المدفون من دفن الجاهلية ما لم يطلب به مال ولم يتكلف فيه عمل كثير وامامنا اطلب به مال وتكلف فيه عمل كثير فاصيب مرة وخفا مرة فليس بركان وقال ابو حنيفة رحمه هذا المعدن سواء فيه وفيما استخرج من المعدن الخمس وقال محمد بن الحسن انما الركان ما وجد في المعدن وانما قال المدفون جعل نظير المال يستخرج من المعدن هذا امر لم يكن ارى ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب انما يقال اركن المعدن يعنون انه استخرج منه مال كثير انتهى كلامه رحمه الله واذ ثبت ذلك لا يلزم بعدم الاستدلال بما على بعض الناس الان كما كان واما ما استدلل به شمس الائمة في المبسوط فمبناه على اثبات ذلك تناول ومعلوم ان الامام البخاري رحمه الله تعالى سلمه ولا ذلك تناول ثم الزم بعدم الاستدلال المذكور فيما اثبتته شمس الائمة مسلم من قبل وما انكره الامام البخاري رحمه الله تعالى لم يثبت بعد فلا يفيد الاستدلال ولذا استصوب هذه المناقضة ابن بطال حيث قال

وقال الزم به البخاري القائل المذكور وقد يقال لمن وهب له الشيء او جرحه بكثيرا او كثر ثمره اركن حجة باللغة لانه لا يلزم من الاشتراك في الاسماء الاشتراك في المعنى الا ان اوجب ذلك من يجب التسليم له وقد اجمعوا على ان المال الموهوب لا يجب فيه الخمس وان كان يقال له اركن فذلك المعدن وامامنا روى من بعض الروايات لاثبات مذهبه فكلها متضعة لا يقوم بمثلهما الحجة لان من رجعها على عبد الله بن سعيد وهو مثل وك الحديث قال في التلخيص حديث وفي الركان الخمس قيل وما الركان يا رسول الله قال الذهب والفضة المخلوقان في الارض يوم خلق السموات والارض البهائم من حديث ابن يوسف عن عبد الله بن سعيد بن ابى سعيد عن ابيه عن جده عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه مر فوعا في الركان الخمس قيل وما الركان يا رسول الله قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت وتابعة حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد وعبد الله بن عمر وك الحديث وحبان ضعيف انتهى وما رجعها على عمر بن شعيب ولا يثبت سماعة عن عبد الله بن عمر وقال في التلخيص للزبلي وفي الباب احاديث اخر اخرج الحاكم في المستدرک في آخر البيوع عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عن عبد الله بن عمر وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كنه وجده رجل فقال ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سبيل مينة فغفره وان كنت وجدته في قرية جاهلية او في قرية غير مسكونة او سبيل غير مينة فغفره في الركان الخمس انتهى وسكت عنه الا انه قال ولم ازل اطلب الحق في سماع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمر وفلم اصل اليها الى هذا الوقت انتهى فنقل مثل تلك الروايات لا يؤدى الى كثر طائل قال المجيب قال البخاري ثم ناقضه وقال لا باس ان يكتمه قال القسطلاني وقد اعترض ابن بطال على المؤلف في هذه المناقضة بان الذي اجاز ابو حنيفة رحمه الله تعالى انما هو اذا كان محتاجا اليه اقول قد اقل فاص الملة الحنفية الطحاوي رحمه الله لو وجد معدن في دارة يجوز له ان يكتمه فلا يلزم باق على حاله والمناقضة لازمة لمذهبه قال في الغفر وقد نقل الطحاوي المسئلة التي ذكرها ابن بطال ونقل ايضا انه لو وجد معدن في دارة فليس عليه شيء وهذا ينتج اعتراف الامام البخاري رحمه الله تعالى بما ذكره المجيب ان الامام البخاري رحمه الله تعالى تفسير المتكنا بالانحر ونقل عن العيني انه قال كانه لم يفصح عن ذلك وقال صاحب التلخيص هذه الدعوى من الاعاجيب فلهذا ان ذلك كله من العجب للعجب ولم يفهم احد منهم غير البخاري رحمه الله فان الامام البخاري رحمه الله لم يقل ان المتكنا بمعنى الاتحج لا يكون في لغة من اللغات ولا في لسان من الالسن بل ان المتكنا بمعنى الاتحج ليس هو لغة اهل العرب بل هو لغة اهل الحبشة ولما نهم المتر ان البخاري رحمه الله قال في صحيحه في تفسير سورة يونس قال فضيل بن حصين عن مجاهد متكا الاتحج بالحبشة انتهى وفي نسخة البخاري وهذا وصله ابن ابي حاتم من طريق يحيى بن يمان عن فضيل بن عياض انتهى وقال في جملة البخاري انكر ما في المتكنا بضم الميم وسكون الفوقية الاتحج في الحبشة انتهى ولذا قال الامام البخاري رحمه الله تعالى وليس في كلام العرب الاتحج ولم يقل المتكنا لا يكون بمعنى الاتحج فما نقل من المحكم وغيره لا يفيد ولا يرض الامام البخاري رحمه الله تعالى وكما من عاب قولنا صحيح او افته من الفهم السقيم القول المردود والثانية تفسير قول الرجل اخذ منك هذا العبد هل هو هبة او عارية فقال البخاري رحمه الله الى الاول واستدل في ذلك بقصة هاجر بن وهى قول صلى الله عليه وسلم هاجر ابن هريم بسارة بنه فاعطوها لهن فرجعت فقالت اشعرت ان الله كبت الكاف واخدم وليدة وقال ابن سيرين عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعطوها لهن فاجرت وقال ابو حنيفة والثاني لانه اذن له في استئذاه وهو عارية ولما فهم البخاري رحمه الله ان قول الامام خلاف الحديث المذكور اراد ان ينب عليه فقال في كتاب الهبة في باب اذا قال اخذ منك هذه الجارية على ما ثبتت اوف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذه عارية وان قال كسوتك هذه النوبة فهو هبة انتهى قال الحافظ العيني قال الكرماني قيل اراد به الحنفية وعرضه انهم يقولون انه اذا قال اخذ منك هذا العبد فهو عارية وقصة هاجر بن وهى قد تليت ليس في قصة هاجر بن وهى ما يدل على الهبة الا قوله فاعطوها لهن فاجرت وقوله اخذ منها هاجر لا يدل على الهبة قال وكذلك قال ابن بطال واستدل

الذي يقول فاحذر ما هاجس لا يصح وانما صحة الهبة في هذه القصة من قوله فاعطوها هاجس انتهى **اقول بفضل الله المعبود**
قال الامام البخاري رحمه الله في كتاب الهبة من صحيحه باب اذا قال اخذ منك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز و
قال بعض الناس هذه عارية وان قال كسوتك هذه الثوب فهذه هبة وعرضه من ذلك ان لا يفرق بينهما لا فيما يتعارف
الناس ولا فيما ينطق به الشرع ومع ذلك حكم بعض الناس بالتفريق بينهما مخالفاً للمنطوق الشارع والمتعارف من غير دليل
شس عى او عمر في استدلال على ثبوت الهبة بذلك بخلاف ما في رواية هريسة في قصة هاجس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
هاجس ابن ابيهم بسارة فاعطوها هاجس فرجعت فقالت اشعرك الله كبت الكافر واخدم وليدة الخ فذكر جامع الشتات
ان العيني نقل في جوابه عن ابن بطلان ان صحة الهبة في هذه القصة من قوله اعطوها لا من قوله اخذم اقول وقد وقع
في رواية ابن سيرين عن ابي هريسة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعطوها ما يدل فاعطوها فاعلم على
ذلك ان لا تثبت الهبة في تلك الرواية اذ تثبت من تلك العارية وتثبت من ذلك الهبة في قصة واحدة وهو باطل فظهر
انه ابطال ابن بطلان فيما قال وايضا مبني على تقريره على بعض الناس انه لو سلم انه لا تثبت الهبة بلفظ اخذ منك كما زعم بعض
الناس فكيف تثبت الهبة عنده بلفظ كسوتك مع انها مسيئة فيما يتعارف الناس فعلى المجيب اثبات الغادر بينهما ولم يأت ابن بطلان
والعيني بشيء يفرق بينهما ولم يذكرا جامع ذلك الشتات ايضا يعني من ذلك فكانهم لم يفهموا ايراد الامام البخاري رحمه الله تعالى
شعرك وكم من غائب قول لا يصح في رواية واحدة من الفهم السقيم وايضا الامام البخاري رحمه الله لم يدع ذلك على الاطلاق بل
فيما تعارف وجري بين قوم تنزل لفظ اخذ من الهبة واطلق شخص ذلك اللفظ بقصد التملك فذكر ومن قال في
مثل ذلك انها عارية على الاطلاق فقد خالف المتعارف وكذلك لفظ كسوتك لو قال ناويا الهبة ينبغي ان تثبت به الهبة
ولو نوى به العارية تثبت به العارية ومن قال في لفظ كسوتك انه هبة على الاطلاق فقد خالف المتعارف لان مبني
عليهما على المتعارف بين الناس قال في الفتح والذي يظهر ان الامام البخاري رحمه الله تعالى لا يخالف ما ذكره عند
الاطلاق وانما مراده ان وجدت قرينة تدل على العرف على عيها والافهوه على الوضع في الموضعين فان كان جرى بين
قوم عرف في تنزيل الاخذ من الهبة فاطلقه شخص فقصد التملك فذكر ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالف والله اعلم
انتهى يعني لو تعارف كل منهما في الهبة فالحكم على المتعارف او لم يتعارف كل منهما في ذلك فالحكم على الوضع في الموضعين
ومن قال بالتفريق كما زعمه بعض الناس فهو مطالب بدليل الفرق بينهما **القول المردود** والثالثة تفسير قول
الرجل حملتك على هذا الفرس هل هو عارية او هبة وهل يصح الرجوع في ذلك ام لا يصح كالعمري والصدقة جزم
البخاري رحمه الله بالتأني واستدل في ذلك بقصة الفرس وهو ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال حملت على فرس في سبيل
الله فرائيه يباع فتألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تعد في صدقتك وعند الحنفية قول الرجل
حملتك على هذا الفرس ان نوى به الهبة فهو هبة والا فعارية قال الزبيدي انه مستعمل فيهما يقال حمل فلان فلانا
على دابة يريد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما لم يثبت نية وان لم تكن له نية حمل على الاذن كيلا يلزمه الا على
بالشك انتهى والادنى هو العارية وعلى التقليد ين يصح الرجوع عندهم اما العارية فلا يملك المنفعة فيصح الرجوع و
اما الهبة فذلك يصح الرجوع لما سياتي في تحقيق رجوع الهبة وكما يفهم البخاري رحمه الله ان هذا القول مخالف لقصة الفرس
قال في آخر كتاب الهبة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها انتهى قال ابن بطلان لا خلاف بينهم انه اذ قبضها المعسر لا يرجع
فيها وكذلك الصدقة وكذلك الحمل على الخيل فما كان من الحمل غليظا لمحمول عليه فهو كالصدقة عليه وما كان خفيا
في سبيل الله فهو كالزكاة ولا يرجع فيه عند الجمهور ومن ذهب الى حنيفة رحمه الله في الوقف معروف والظاهر من حديث
الباب انه اعطى الفرس للنبي صلى الله عليه وسلم فلان اقدم على الشراء ولا يلزم منه ان مجرد الحمل يكون غليظا او خفيا كذا في
الخير البخاري شرح البخاري وفي العيني وقال الداودي قول البخاري كالعمري والصدقة تحكم بغيب تامل انتهى

سأله
عن
الحمل

اقول بفضل الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله تعالى في آخر كتاب الهبة اذا حمل رجل على فرس فهو كالعمري
والصدقة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها وعرضه من ذلك ان من قال حملتك على الفرس ناويا الهبة فهو كالعمري والصدقة
في صحة الهبة وعدم جواز الرجوع بثبوت بها الهبة ولا يجوز فيها الرجوع كما لا يخفى في العمري والصدقة لجنبيا كان الموهوب له
او غير الجنبى والدليل على ما ادعاه قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في صورة الحمل لا تعد في صدقتك حيث نوى
النبي صلى الله عليه وسلم عن العود فيها مع ان الموهوب له كان اجنبيا واطلق النبي صلى الله عليه وسلم لفظ الصدقة عليها اشعارا بانها
هبة لا تقبل الرجوع فيها فلو لم يثبت منه الهبة ولم يكن هو كالصدقة في عدم صلوح الرجوع وكما قال الملك لما قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا تعد في صدقتك فثبت ان الرجوع لا يجوز فيها وهو كالصدقة والعمر في ثبوت الهبة وعدم صحة الرجوع وقال
بعض الناس يجوز له الرجوع فيها فقد خالف النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك واما ما فضل المجيب جوابه فلا طائل تحته لان الامام
البخاري لم يرد كل ذلك بل مبني على تقريره في ذلك هو يجوز الرجوع في الهبة للاجنبي وعدم جواز الرجوع في الهبة بلفظ حملت ولم يأت
المجيب بدليل على ذلك التجويز العقلي في مقابلة النص قال في الفتح والذي يظهر ان الامام البخاري رحمه الله تعالى اراد الاشارة الى الرد على
من قال بجواز الرجوع في الهبة ولو كانت للاجنبي والا فقد قد منا تقرير ان الحمل المذكور في قصة عمر رضي الله عنه كان غليظا وان
قول من قال تجنبيا احتمال بعيد وايضا في القسط لا يثبت قول ان يرجع فيها اي في الفرس الذي حمل عليها ناويا الهبة لانه يجوز
عنده الرجوع في الهبة للاجنبي وبه قال انتهى واما ما حكى به الداودي بالتحكم في قوله كالعمري والصدقة فهو بعد قول النبي
صلى الله عليه وسلم لا تعد في صدقتك تحكما في مخالفة النص وتقول بقول غير سديد كيف اذا صحت الهبة ولم تنته الرجوع
بنص الشارع فهو كالعمري والصدقة في منع الرجوع وتام الملك مع كون الموهوب له اجنبيا ولو جاز الرجوع لما نهاه النبي
صلى الله عليه وسلم عن العود فيها ولو لم يكن كالصدقة لم يعمل عليها الصدقة مبالغة في التشبيه **القول المردود** والثانية
شهادة القاذف هل تقبل شهادته اذا تاب ام لا اختلف فيه العلماء من الصحابة ومن التابعين فذهب بعضهم الى عدم قبول
شهادته وان تاب وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله وذهب بعضهم الى قبول شهادته اذا تاب وبه اخذ البخاري رحمه الله والاختلاف مبني
على ان الاستثناء في قوله تعالى الا الذين تابوا من قوله واوئك هم الفسقون او من جميع الاحكام المذكورة في الآية اختار البخاري
الثاني فذكر في باب شهادة القاذف قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا مع قوله تعالى واوئك هم الفسقون الا
الذين تابوا واحتج في ذلك بما روى عن عمر رضي الله عنه فقال وجلد عمر ابابكر وشيل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ثم استأمن
وقال من تاب قبلت شهادته ثم ذكر قول جماعة من العلماء تقوية لما اختاره فقال واجازه عبد الله بن عتبة وعمر بن عبد
العزيز وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهري وعارب بن دثار وشريح ومعاوية بن قرة انتهى
قال الحافظ العيني وهو لا يحد عشر نفسا ذكرهم البخاري رحمه الله تقوية لما ذهب من يقبل شهادة القاذف ورد المذهب من
لا يرى بذلك ومن لا يرى بذلك ايضا رواه ابن عباس ذكره ابن حزم عنه بسند جيد من طريق ابن جريفة عن عطاء
الخزاسي عنه قال شهادة القاذف لا تقبل وان تاب وهذا واحد يساوي هؤلاء المذكورين بل يفضل عليهم وكفى به حجة وقال
ابن حزم ايضا وصح ذلك ايضا عن الشعبي في احد قولي والحسن البصري ومجاهد في احد قولي وعكرمة في احد قولي وشريح
وسفيان بن سعيد وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن بن سعيد بن المسيب قال لا شهادة له ونق بته بينه وبين الله تعالى
وهذا اسند صحيح على شرط مسلم انتهى وقال شمس الاثمة السرخسي في المبسوط وعن ابن ابي عمير قال لا يجوز شهادة
المحدود في القذف وان تاب استما تسوبته في ما بينه وبين الله تعالى وعن شريح مثله وبذلك ياخذ علما منا وهو
قول ابن عباس فانه كان يقول نق بته فيما بينه وبين الله تعالى فاما نحن فلا تقبل شهادته قال وتاويل قول عمر رضي الله تعالى
عنه لا يكره قبل شهادته في الديانات الا يرى الى ما روى ان ابابكر كان اذا استفهم في شيء قال وكيف تشهد في وقد
ابطل المسلمون شهادتي وهو عا لم يبال من غير وقال في فتح الباري وروى ابن جبريل باسناد صحيح عن شريح انه كان يقول

35

35

بعض الصحابة انه تحمل في حال كفره ثم ادى بعد الاسلام وذلك لان الغرض من الشهادة النكاح وهي حاصلة بالعدل وغيره انتهى ولم يدان ما قال به العيني يتبع ان الاسلام ايضا ليس بشرط حالة التحمل وعلى ذلك ينبغي ان يتعقد النكاح بشهادة كافرين واما عند الاداء فلا تقبل بشهادتهما مع انه باطل فلا يعتد باليمين على الباطل باطل وايضا لو كان الغرض من الشهادة نفس الشهادة فلا يقبل لان كلفه ولا يقبل احد الشهادة من اية اثنين فظهر ان الشهادة في النكاح لاجل الوثوق عند القضاء ومن لا يصلح للاداء تكون شهادته ملغاة عند القضاء فلا يجوز به النكاح ثم عرض الامام البخاري رحمه الله بعد قول شهادته العبدان في النكاح واجاب العيني عنه ان العبد اذا لم يملك القبول بنفسه لا يتعقد العقد بحضوره لكنه مناقض لما قال به العيني انما ان الغرض من الشهادة النكاح شهادته لان الشهادة تحصل بشهادة عبيدين ايضا فينبغي ان يتعقد النكاح بشهادتهما واما عند الاداء فلا تقبل ولستم بقائله ثم عرض الامام البخاري رحمه الله انه اجاز شهادته المحدود في رؤية الهلال واعتد رعدة العيني بانها اجريت بحري الاخبار ولكن بمثل ذلك الاعتدال في الزمان فليكن الاحكام الشرعية بالرائي والقياس ولا يدفع طعن من مناقضة الاقوال فكان هذا من العلامة العيني اعتد في هذا القول المردود والخامسة من المسائل التي قال فيها وقال بعض الناس اقرا المريض لوارثه بالدين فانه يصح عند البخاري رحمه الله ولا يصح عند الامام فقال في كتاب الوصايا في باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها او دين وقال بعض الناس لا يجوز ان يقر به بسوء الظن به للورثة ثم استحسن فقال يجوز ان يقر به بالوديعه والبضاعة والمضاربة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم اياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا يحل مال المسلمين بالظن لقول النبي صلى الله عليه وسلم اية المنافق ثلث اذا اؤتمن خان وقال الله عز وجل ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فلم يخص وارثا ولا غيره انتهى قال العيني في ذيل الترجمة عرض البخاري بهذه الترجمة الاحتياط على جواز اقرار المريض بالدين مطلقا سواء كان المقر له وارثا او اجنبيا وقال بعضهم وجه الدلالة انه سبحانه تعالى سوى بين الوصية والدين في تقديرهما على الميراث ولم يفصل فخرج الوصية للوارث بالدليل وبقي الاقرار بالدين على حاله انتهى قلت كما خرجت الوصية للوارث بالدليل وهو قوله عليه السلام لا وصية لوارث فكذلك خرج الاقرار بالدين للوارث بقوله ولا اقرا بالدين وقد تقدم انتهى وأشار بقوله وقد تقدم الى ما قدمه من الاحاديث في باب الوصية لوارث ذكر فيه وروى الدارقطني من حديث ابان بن تغلب عن جعفر بن محمد عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين انتهى وقال في المبسوط وحجتنا في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم الا لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين الا ان هذه الزيادة شاذة غير مشهورة واما المشهور فقول ابن عمر رضي الله عنهما كما روينا وقول الواحد من فقهاء الصحابة عندنا مقدم على القياس انتهى وفي الهداية ولما قلنا عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين ولانه يتعلق حق الورثة بماله في مرضه ولهذا يمنع من التبرع على الوارث اصلا ففي تخصيص بعض به ابطال حق الباقي انتهى فاعلم من القول ان البخاري رحمه الله على المخفية خلاف ما علمناه ولذا قال العيني ولم يعجل الخفية على جواز اقرار المريض ببعض الورثة بهذه العبارة بل قالوا لا يجوز ذلك لانه ضريح لبقية الورثة مع ورود قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين وهذا ذهب مالك كمن ذهب الى خيفة اذا اتهم وهو اختيار الرافعي من الشافعية وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز اقرار المريض لوارث الا ان وجهه بصدقه وعن القاسم بن سالم والثوري لا يجوز اقرار المريض لوارثه مطلقا وزعم ابن المنذر ان الشافعي قد رجح الى هؤلاء وبه قال احمد والاعجب من البخاري انه خصص المخفية بالتشريع عليهم وهم ما هم متفردون فيما ذهبوا اليه ولكن ليس هذا الاسباب سبق فيما بينهم والله اعلم اقول لعله هو ما ذكره شمس الائمة السرخسي في المبسوط محمد بن اسمعيل صاحب الاخبار يقول

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه مالك والشافعي والحنابلة في اقرار المريض بالدين

ثبت ببلين البهجة حرة الرضا الى آخره قال من الخرافات وقوله ثم استحسن كانه استبعد القول بالفرق بين الاقرار بالدين وبين الاقرار بالوديعه قال العيني والفرق بين الاقرار بالدين وبين الاقرار بالوديعه والبضاعة والمضاربة ظاهرة لان معنى الاقرار بالدين على اللزوم ومعنى الاقرار بوجبة الاشياء المذكورة على الامانة وبين اللزوم والامانة فرق عظيم انتهى واما قوله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن الزعم فقال القسطلاني ساقه لقصد الرد على من اساء الظن بالمريض فممنع نقصه وهذا مبنى على تعليل بعض الناس بسوء الظن وقد علموا بخلافه انتهى واما استدلاله بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الزعم فقال القسطلاني نازع العيني البخاري في الاستدلال بهذه الآية لما ذكره بانه على تقدير تسليم اشتغال ذمة المريض بشئ في نفس الامر لا يكون الامتناع نافلا يطلق عليه الامانة قال فلا يصح الاستدلال بالآية الكريمة على ذلك علان يكون الدين في ذمته انتهى اقول بفضل الله المعبر قال الامام البخاري رحمه الله في كتاب الوصايا من صحيحه باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها او دين ودين كذا ان شريحا وعمربن عبد العزير وطاوسا وعطاء بن اذينة اجازوا اقرار المريض وقال احق ما يصدق به الرجل اخذ يوم من الدنيا واول يوم من الآخرة وقال ابراهيم والحكم اذا اقر الوارث من الدين بى و اوصى راضين خديج الا انكشف امره الفزارية عما غلق عليه بابها وقال الحسن اذا قال المملوك عند الموت كنت اعتكف جازو قال الشعبي اذا قالت المرأة عند موتها ان زوجي قضائي وقضيت منه جازو وقال بعض الناس لا يجوز اقرار سؤ الظن به للورثة ثم استحسن فقال يجوز ان يقر به بالوديعه والبضاعة والمضاربة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم وسوء الظن وغرضه من ذلك ان اقرار المريض بالدين لوارثه صحيح فافهم في حق الاجنبى اما الصحة فلاجل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فانه تغل على سوى بين الوصية والدين في تقديرهما على الميراث ولم يفصل فخرج الوصية للوارث بالدليل وهو قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وبقي الاقرار بالدين على حاله لا لانه لم يدل دليل على خروجه واما نقضه فيما ذكر ان شريحا وعمربن عبد العزير وطاوسا وابن اذينة اجازوا اقرار المريض مطلقا وكذا ابا الوصى به راضين خديج لامرأة الفزارية بمحض من الصحابة وعدم انكار احد منهم ثم عرض على بعض الناس انه قال بعدم جواز اقراره في حق الورثة بسوء الظن به واجاز في حق الاجنبى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اياكم وسوء الظن ومع انه اخذ يوم من الدنيا واول يوم من الآخرة وهو مقبل الى الله ومدبر من حب الشهوات وهو حين النقطاع العلاقات فلا يليق ان يساء به الظن فتقبل الجيب عن العلامة العيني في جوابه الله قال كما خرجت الوصية للوارث بالدليل وهو قوله عليه السلام لا وصية لوارث فكذلك خرج الاقرار بالدين للوارث بقوله ولا اقرا بالدين وأشار به الى ما روى الدارقطني من حديث ابان بن تغلب عن جعفر بن محمد عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين الا ان هذه الزيادة شاذة غير مشهورة واما المشهور فقول ابن عمر رضي الله عنهما كما روينا وقول الواحد من فقهاء الصحابة عندنا مقدم على القياس انتهى وفي الهداية ولما قلنا عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين ولانه يتعلق حق الورثة بماله في مرضه ولهذا يمنع من التبرع على الوارث اصلا ففي تخصيص بعض به ابطال حق الباقي انتهى فاعلم من القول ان البخاري رحمه الله على المخفية خلاف ما علمناه ولذا قال العيني ولم يعجل الخفية على جواز اقرار المريض ببعض الورثة بهذه العبارة بل قالوا لا يجوز ذلك لانه ضريح لبقية الورثة مع ورود قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين وهذا ذهب مالك كمن ذهب الى خيفة اذا اتهم وهو اختيار الرافعي من الشافعية وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز اقرار المريض لوارث الا ان وجهه بصدقه وعن القاسم بن سالم والثوري لا يجوز اقرار المريض لوارثه مطلقا وزعم ابن المنذر ان الشافعي قد رجح الى هؤلاء وبه قال احمد والاعجب من البخاري انه خصص المخفية بالتشريع عليهم وهم ما هم متفردون فيما ذهبوا اليه ولكن ليس هذا الاسباب سبق فيما بينهم والله اعلم اقول لعله هو ما ذكره شمس الائمة السرخسي في المبسوط محمد بن اسمعيل صاحب الاخبار يقول

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه مالك والشافعي والحنابلة في اقرار المريض بالدين

الوصايا عن نوح بن دراج عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين انتهى وهو مرسى ونوح بن دراج ضعيف نقل عن ابى داود انه قال فيه كان يضع الحديث في تحت صرح الائمة
بضعها كيف تقوم الحجة بمثلها في مقابلة النصوص الصريحة الدالة على ما ذهب اليه الامام البخاري وما قال صاحب الهداية ولما
قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له اذ اثبت انه لا اصل له لا يفيد بعد وامامنا نقل من العيني ان الامام البخاري رحمه الله
على الحنفية خلاف ما علموا ولم يعلى الحنفية على جواز اقرار الميراث لبعض الورثة بهذه العبارة بل قالوا لا يجوز ذلك لانه ضار
بقية الورثة فليس حصل لان مال التعليلين واحد واحد ما يستلزم الاخر لان في قراره لعين الوارث ايضا اضرا بجميع الورثة
ولو قيل لا اضرا رفيه لان الدين مقدم على الميراث ولم يتعلق حق الورثة بالميراث قبل اداء الدين فلا اضرا رفقنا بالدين
كلها سواسية في المقدم فدين الوارث ايضا مقدم على الميراث ولم يتعلق حق باقي الورثة بعد فلا اضرا رفقنا بالدين لان الدين
في قرار دين الوارث منهم وفي غيره لا يرجع التعليل الى سوء الظن ولزم القرائن على ما روي عن الفرار وهو مراد الامام البخاري
ولو قامت غير ذلك فعليك البيان ثم نقل المجيب عن العيني وجه الفرق بين الوديعة والمضاربة والدين ان معنى الاقرار
بالدين للزوم ومبنى الوديعة على امانة وليست شعرة ما اراد بذلك العيني فان مبنى الاقرار بالدين للزوم ومبنى الوديعة
على امانة ومبنى امانة على الزوم لقوله تعاوان توادوا وامانات الى اهلها فبينما هما على الزوم فلا غنا بمثل ذلك واما
منارعة العيني للامام البخاري رحمه الله تعالى في الاستدلال بالكرامة في منازعة الاعاظ الفقهية ومبنى استدلال البخاري رحمه الله
على الموازنة الاخرى ولا شك انها سببان في ذلك عند عدم فراغ الذمة **القول المردود** والسادسة حد الاخرى فانه
اذا قذف امرأته بكتابة او اشارة او ايماء معروف فهو كالمثلمة عند البخاري واحتج في ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم قد اجاز
الاشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم قال الله تعالى فاشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا
وقال الحنفية لا حد على الاخرى ولا لعان ولما فهم البخاري ان قول الحنفية مخالف لهذه الدلالة اراد ان يبينه فقال في كتاب
الطلاق في باب اللعان وقال بعض الناس لا حد ولا لعان انتهى قال في المبسوط لا حد ولا لعان ان كان احدهما اخر من اهل اذا كان
الزوم هو الاخرى فقط فلا يوجب الحد ولا اللعان عندنا وعند الشافعي حق الله تعاين وجب لان اشارة الاخرى كعبارة الناطق
ولكن نقول لا بد من التصريح بلفظ الزنا ليكون قد فاموجبا للحد واللعان ولا يتأتى هذا التصريح في اشارة الاخرى فاشارة ذو عيادة الناطق بالكتابة
ولانه لا بد من لفظ الشهادة واللعان حتى ان الناطق لو قال حلف بمكان قوله شهد يكون صحيحا وبعض اصحابنا يشافعي رضي الله عنهم به تكون هذه ولكن
مخالفة للنص فاذا ثبت انه لا بد من لفظ الشهادة وذلك لا يتحقق باشارة الاخرى وكذلك ان كانت هي خرسا لان قد في الخرساء لا يوجب الحد الاضيق
كجواز ان تصدق لو كانت تنطق ولا تقدر على اظهار هذا التصديق بشارتها واقامة الحد مع الشبهة لا يجوز وقال في موضع اخر والاصل
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ادرك الحد ود بالشبهات انتهى لفظ الترمذي ادرى الحد ود عن المسلمين ما استطعتم وان كان
له محخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطئ في العقوبة في لعقوبة وقال انه قد روي موقوف او ان الوقت اصح وقال لم يلبس
وعندنا لا يصح ذلك اذا صرح الرافع لاسبابها لا بد له بالراي فان الموقوف فيه محمول على السماع انتهى وفي رد المحتار طعن بعض الظلمة
في الحديث بانه لم يثبت مرفوعا والجواب بان له حكم الرافع لان اسقاط الواجب بعد ثبوت بالشبهة خلاف مقتضى العقل ايضا في اجاز
فقههاء الامصار على الحكم المذكور يعجز الحد لا يثبت عند قيام الشبهة كفاية ولذا قال بعضهم ان الحديث متفق عليه وايضا نقلته
الامة بالقبول وفي تتبع المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من تلقين ما عن وغير الرجوع احتياالا للحد بعد ثبوت ما يفيد
القطع بثبوت الحكم وتامه في لفظه انه ولما كانت الحنفية من قوا بين قذف الاخرى من طلاق حيث لم يعتد به اذ قذف الاخرى و
اعتد به واطلاقه بين البخاري رحمه الله بذلك بقوله ثم رجم ان الطلاق بكتابة او ايماء جائز وليس بين الطلاق والقذف فرق فان
قال لقذف لا يكون الا بكلام قيل له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام والابطال الطلاق والقذف وكذلك العتق انتهى قوله و
ليس بين الطلاق والقذف فرق ما ظهر للبخاري رحمه الله الفرق بينهما وقد علمت الفرق بين الطلاق والقذف من عبارة المبسوط

١٣
١٢

وكيف لا يعم ان القذف من الاصول التي تسقط بالشبهة والطلاق من الامور التي جد هاجد وهزل هاجد قوله فان قال القذف
لا يكون الا بكلام هذا اسوال اورده البخاري رحمه الله من طرف بعض الناس على قوله ان الاخرى من القذف كالمثلمة وتوضيح السوال
ان بعض الناس اذا قال القذف لا يكون الا بكلام وقذف الاخرى من القذف كالمثلمة وتوضيح السوال
السوال بقوله قيل له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام قال العيني وهذا الجواب واه جدا لان بين الكلامين فرقا عظيما دقيقا
لا يفهمه كما ينبغي الامن له دقة نظر وذلك لان المراد بالكلام في الطلاق اظهار معناه فان لم يتلفظ بلفظ الطلاق لا يقع شيء
بخلاف الاخرى من فانه ليس له كلام من صرة وانما له الاشارة والاشارة تتضمن وجهين فليجوز ايجاب الحد بها كالكناية والمعنى
الاخرى ان من قال لآخر وطأت وطأ ما لا يكون قذف لاحتمال ان يكون وطئ وطأ شبهة فاعتقد القائل بانه حرام والاشارة
لا يفتخر بها التفضيل بين المعنيين ولذلك لا يجب الحد بالتعريض انتهى ثم ان البخاري رحمه الله لم يزم ابا حنيفة في هذه المسألة بقول
شيخه فقال وقال حماد الاخرى من القذف لا يكون الا بكلام قال العيني لم يذكر هذا القائل ما مراد الشيخ من هذا ولوعرف لما قال
هذا ومراد الشيخ من هذا ان اشارة الاخرى معهودة فاقامت مقام العبارة والكوفيين قائلون به فمن اين يتأتى الزامهم والله اعلم
٢ قول بفضل الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله في صحيحه باب اللعان وقول الله عز وجل والذين يرمون أزواجه
الى قوله ان كان من الصادقين فاذا قذف الاخرى امرأته بكتابة او اشارة او ايماء معروف فهو كالمثلمة لان النبي صلى الله عليه
وسلم قد اجاز الاشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم وقال الله تعالى فاشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان
في المهد صبيا وقال الضحاك الارض اشارة وقال بعض الناس لا حد ولا لعان ثم رجم ان طلق بكتابة او اشارة او ايماء
جاز وليس بين الطلاق والقذف فرق الختمك الامام البخاري رحمه الله بعموم قوله تعالى يرمون على صحة لعان الاخرى
وجوب الحد عليه وصحة طلاقه وقذفه واعتاقه بالاشارة المعهودة في ذلك لان الرمي اعم من ان يكون باللفظ او بالاشارة
المفهومة فاذا قذف الاخرى امرأته بكتابة او اشارة او ايماء معروف فهو كالمثلمة وذكر النقوية استدلاله ان النبي صلى الله
عليه وسلم اجاز الاشارة في الامور المفروضة كالصلوة وغيرها فكيف بان لك ثم عرض على ابي حنيفة رحمه الله انه جاز الطلاق
بالكتابة والاشارة والايماء ولم يحجج باللعان مع ان الطلاق ايضا لا يكون الا بكلام كما لا يكون القذف واللعان الا به لا فارق بينهما
فلو بطل لعان الاخرى لزم ان يبطل طلاقه وقذفه وغير ذلك من اكثر الاحكام الشرعية كالعتاق وغيره ثم اورد الامام البخاري
رحمه الله في الباب الاحاديث الدالة على ان الاشارة المعهودة بين الناس معتبرة في الاحكام فلجاب عن جامع الشتات بما نقل
عن المبسوط وغيره ان التصريح بلفظ الزنا شرط لثبوت القذف الموجب للحد عند معاشر الحنفية ولا يتأتى ذلك التصريح
في اشارة الاخرى وايضا لفظ الشهادة شرط عندنا وذلك لا يتحقق باشارة الاخرى ولم يد راته اول النزاع وهو منشأ
التعريض على بعض الناس فانه تعالى قال والذين يرمون أزواجهن ولم يجهم ولم يبرهن ان يكون باللفظ او بالاشارة المعهودة
في ذلك كما قال في الفهرست وكان البخاري رحمه الله متمسك بعموم قوله تعالى يرمون أزواجهن لان الرمي اعم من ان يكون باللفظ
او بالاشارة المفهومة وقد تمسك الجمهور بها في انه لا يشترط في اللعان ان يقول الرجل رأيتها في اشعي فمن اين اشتراطهم
التصريح بلفظ الزنا ولفظة الشهادة فهل هذا الاشتراط الا للحكم بالراي في مقابلة النص واما ما قلتم ان الاصل في ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم ادرك الحد ود بالشبهة فمسلم اذا كانت الاشارة غير مفهومة وبقيت الشبهة واما اذا كان باشارة مفهومة فلا
شبهة ولا يد رابل الكناية قد تكون ابغ من التصريح والاشارة قد تكون اصح من التلغظ واما مسألة الاحتيال في الدرر في
قصة ما عرفت رضي الله عنه فلا يتعلق بالمقام فانه غير مختص بالاخرى والاصم والماعز لم يكن اخرى ولا اصم ولم يكن ذلك
الاحتيال من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجل الشبهة بل كان مبناه على الست وهما مسئلتان احداهما در الحد ولجل الشبهة
وثانيتهما الاحتيال في الدرر لاجل الست فان الله تعالى ستر يحجب الست واين هذا من ذلك واما ما اجاب من مناقضة قول بعض
الناس في تحجج صحة الطلاق بالاشارة وعدم تحجج صحة القذف بانه باثبات الفرق بين الطلاق والقذف فهو لا يفيد بل

بعض لأن حاصل ذلك الفرق ان القدر فاضعت حالاً من الطلاق لانه يسقط باده في شبهة وظاهر ان الإشارة ايضا اصعب
من الكلام فاذا ثبتت الاضعف بالاضعف كيف ثبتت الاقوى بها ولو جاز ان الطلاق مع كونه اقوى من القدر فثبتت
بالإشارة فينبغي ان يثبت القدر ايضا بالإشارة بالطريق الاولى ولو قلتم ان ذلك الفرق في السقوط في الثبوت قلنا فثبتت
ان لا فرق بينهما في الثبوت فلم يفرق ان الطلاق يثبت بالإشارة والقدر لا يثبت بها وانما يجب من ذلك ما قال العلامة
العيني في جواب دفع الامام البخاري رحمه الله للسؤال المقدم من قبل بعض الناس بقوله قيل له فكذلك الطلاق لا يكون
الابكلام ان هذا الجواب واه جدا لان المراد بالكلام في الطلاق اظهار معناه فان لم يتلفظ بلفظ الطلاق لا يقع شيء بخلاف
الاخرس فانه ليس له كلام من وراء الزمان مقتضاه ان لا يثبت الطلاق بالإشارة وغير هاهنا من الكنايات فانه لم يتلفظ فيها
بلفظ الطلاق وقد قلتم بثبوتها وايضا لما جاز ان الطلاق في الكلام بالكتابة والإشارة والإيماء عن يمينه على التكلم
فكيف لا يثبت على اظهار المراد في القدر من لا يقدر على التكلم وليس له كلام من وراء الزمان فاما قال ان الإشارة تتضمن وجهين فلم يجز ان يحل
بها فيقال ان ذلك في الإشارة الغير المفهمة للمراد مسلية واما في الإشارة المفهمة المعهودة بين الناس فالوجه متعين فهو جواب واه لا يعاب بمثله
والعجب كل العجب ان العلامة العينية في جواب الامام البخاري رحمه الله بالحقيقة بقوله شيء مما اراد الخبير والاصم ان قال برأسه جاز من ان مراد
الشيء من هذا ان الإشارة الاخرس معهودة فاقترنت مقام العبارة فان ذلك اقرار من العلامة العينية ان الإشارة المعهودة
من الاخرس تقوم مقام العبارة وهو عين مذهب الامام البخاري رحمه الله حيث قال فاذا قدر من الاخرس امرأته بكتابة او
إشارة او إيماء معروف لان المعروف هو المعهودة فكيف لا يصح قدره ولم لا يجب عليه الحد ولا يقوم اشارته في ذلك مقام
العبارة **القول المسدود** والسابعة تفسير النبين قال في كتاب الايمان في باب ان حلف ان لا يشرب نبيذ فشر
طلاء او سكر او عصير لم يحنث في قول بعض الناس وليست هذه بانبة عنده انتهى اختلف الشارحون في مراد البخاري
عنا فقال بعضهم مراده الرد على ابي حنيفة رحمه وقال بعضهم مراده تصويب قول ابي حنيفة رحمه ومن قال لم يحنث بدليل انه لو اراد
خلافا لمرجعه على انه يحنث قوله وليست هذه بانبة عنده اعترضه العيني بانه يحتاج الى دليل ظاهر انه نقل هكذا عن ابي حنيفة
ولكن سلمنا ذلك فمعناه ان كل واحد منهما يبيح باسم خاص وان كان يطلق عليها اسم النبيذ في الاصل فان قلت فعلى هذا
من حلف على انه لا يشرب نبيذ افشرب شيئا من هذه الثلاثة ينبغي ان لا يحنث قلت ان قوى تعيين احد هذه الاشياء
ينبغي ان لا يحنث وان اطلق يحنث بالنظر الى اصل المعنى او بالنظر الى العرف **القول بفضل الله المعبود** قال الامام
البخاري رحمه الله في كتاب الاشربة من صحيحه باب اذا حلف ان لا يشرب نبيذ افشرب طلاء او سكر او عصير لم يحنث
في قول بعض الناس وليست هذه بانبة عنده وعن غيره من ذلك التعريض على ابي حنيفة رحمه الله حيث قال ان الطلاء و
السكر والعصير ليست بانبة ولا يحنث من حلف ان لا يشرب نبيذ افشرب من ذلك لانه ليس هو النبيذ مع ان
حديث سهل في الباب يقتضي تسمية كل ما قرب عهده بالانبتاء نبيذ افكانه خالف ابو حنيفة رحمه الله في عدم تسمية
أ تلك الانبئة نبيذ لمفهوم حديث سهل واعترض عليه العلامة العيني بانه يحتاج الى دليل ظاهر انه نقل هكذا عن ابي حنيفة
ولكنه ليس كما ينبغي فانه منقول عن الحنفية نقله ابن بطال قال في الفقه قال ابن بطال ومارد البخاري رحمه الله بعض الناس
ابو حنيفة ومن تبعه فانهم قالوا ان الطلاء والعصير ليسا بنبيذ لان النبيذ حقيقة ما ينبت في الماء ولقعر فيه ومنه سمي النبيذ
منبوذا لانه ينبت اي طرح فاراد الامام البخاري رحمه الله عليه الزمان بطال اعلم بمذهب ابي حنيفة فاعترض العيني بعدم كونه
منقولا عن الحنفية ليس في محله وتسمية كل منها باسم خاص لا ينافي في اطلاق اسم النبيذ عليها باعتبار الاصل قال في الفقه فان سار
الاشربة من الطيب والعصير تسمى بنبيذ المشابهة له في المعنى فهو كمن حلف ان لا يشرب شرابا واطلق فانه يحنث بشرب
كل ما يقع عليه اسم الشراب انتهى واما ما قال الجيب قال بعضهم مراد الامام البخاري رحمه الله بذلك تصويب راي الامام ابو حنيفة
الرد عليه فالمراد بهذا البعض هو ابن المنير حيث زعم في الحاشية ان الشارح رحمه الله عن مقصود الامام البخاري رحمه الله ههنا

وانما اراد تصويب قول الحنفية الزمان ولكن قال في الفقه والذي فهمه ابن بطال اوجه واقرب الى مراد البخاري رحمه الله والحاصل
ان كل شيء يسمى في العرف بنبيذ يحنث به الزمان ولئن سلمنا ان مقصود الامام البخاري رحمه الله بذلك تصويب قول ابي حنيفة
فهو ايضا لا يضرنا بل تقرر العيون فانه هو دليل خلاصه بكل مؤمن في الاحكام الشرعية حيث هو يطعن مرة على
ابي حنيفة رحمه لاجل مخالفة السنة ويصوبه اخرى لموافقة اياها بخلافه باي حنيفة رحمه الله تعالى لا لاجل نفسه
كما هو مرسوم بعض الطلبة الجاهلة في زماننا ولا هو مبني على ما نقله جامع الشتات من المبسوط من قصة اخراج الامام البخاري
عليه الرحمة من البخاري فني من مختصات بعض الاحناف ولو سلم صحتها فلا غرر وبمثل صنيعهم بالامام البخاري عليه الرحمة
لانهم يقصدون كذلك بالامام المهدي عليه السلام زمن خروجه ويكونون اول مخالف له حيث ذكره في المطبوع في شرح
در المختار وغيره ان في نص المهدي عليه السلام الفقهاء في سائر المذاهب باقية وانهم اكبراء علماء المهدي عليه السلام لذات
جاههم وعلمهم فلو فعل بعض فقهاء الاحناف بالامام البخاري رحمه الله بمثل ذلك من بعض شيوئهم وايضا فانفس
الاخرى من بلدة ليس بمنقصة لاهل الحق ومنقبة للخص حين كيف وقد اخرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة وقيل له صبر
وهكذا يفعل باهل الحق من بدو الزمان الميرور هذا الناقل ما فعل بالامام احمد رحمه الله في مسألة خلق القرآن وفي قبول
القضاء بالامام ابو حنيفة النعمان وما فعل بالامام الغزالي وبالامام ابن تيمية عليهم الرحمة والرضوان **القول المسدود**
والثامنة بيع المكره وهبته فان بيع المكره عند البخاري رحمه غير صحيح وعند الحنفية بيع المكره ينعقد فاسلما فثبتت به الملك
عند القبض والاصل في ذلك ان تصرفات المكره قولاً منعقدة عند الحنفية الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ
اعني يثبت له الخياران شاء امضاه وان شاء فسخه وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والتدبير فهو لازم فلما كان البخاري
لم يتفكر في هذا الاصل اعترض على الحنفية فقال في كتاب الاكره حقه وهب عبدا او باعه لم يحنث وبه قال
بعض الناس فان نذر المشتري فيه نذرا فهو جائز بزعمه وكذلك ان دبره انتهى قال بعض الشرار ممن لم يدرك دقائق
مذهب الحنفية في بيان غرض البخاري رحمه هذا انهم تناقضوا فان بيع المكره ان كان ناقلا للملك الى المشتري فانه يصح منه
جميع التصرفات ولا يختص بالنذر والتدبير وان قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير ايضا وحاصله انهم يحول النذر
والتدبير بدو الملك وفيه تحكم وتخصيص بغیر محض انتهى قال العيني ليس مذهب الحنفية في هذا كما ادعى البخاري رحمه
فان من ههنا ان شقضا اذ اكره على بيع ماله او هبته لشخص او على اقراره بالفشل لشخص وغنى ذلك فباع او هب او
اقر ثم زال الاكره فهو بالخيار ان شاء امضى هذه الاشياء او فسخها لان الملك ثبت بالعقد لصده من اهل في محله الا انه
فقد شرط الحل وهو التراضي فصار كغيره من الشروط المفسدة حتى لو تصرف فيه تصرفا لا يقبل النقص كالعقود والتدبير
ونحوها ينفذ وتلزم القيمة وان اجاز لوجود التراضي بخلاف البيع الفاسد لان الفساد لحق الشرع انتهى **القول بفضل**
الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله في صحيحه باب اذا اكره حق وهب عبدا او باعه لم يحنث وبه قال بعض الناس قال
فان نذر المشتري فيه نذرا فهو جائز بزعمه وكذلك ان دبره وعن غيره من ذلك ان ابا حنيفة رحمه وافق الجمهور في عدم جواز بيع
المكره وهبته وقال بطلان وهو يقتضي ان البيع مع الاكره غير ناقل للملك ثم ناقض قوله بجواز نذر المشتري فيه وجوا
تدبيره وذلك يقتضي ان بيع المكره ناقل للملك فمبني التعريض على المناقضة في القول قال الكرماني ذكر المشايخ ان المراد
بقول الامام البخاري رحمه الله في هذه الابواب بعض الناس الحنفية وعن غيره انهم تناقضوا فان بيع الاكره ان كان ناقلا للملك
الى المشتري فانه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير وان قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير ايضا انتهى
وحاصله انهم يحول النذر والتدبير بدو الملك وفيه تحكم وتخصيص بغیر محض وايضا قال المصنف اجمع العلماء على
ان الاكره على البيع والهبة لا يجوز معه البيع وذكر عن ابي حنيفة رحمه ان اعتقه المشتري او دبره جاز وكذا الموهوب انتهى ما
قاله في الفقه وقال ذلك الجيب في جوابه والاصل في ذلك ان تصرفات المكره قولاً منعقدة عند الحنفية الا ان ما يحتمل الفسخ

منه كالبيع والاجارة يفصح اعني ثبت له الخيار ان شاء امضاه وان شاء فسخه الخ ولكنه اعرب فيما قال وقد ثبت ان ابا حنيفة يوافق الجمهور في بطلان بيع المكره وهو من نص فات المكره قولاً فالمجيب كيف يدعى بانعقاده وانباته وبطلان ينافي الاعتقاد فهذه الجواب من قبيل توجيهِ القول بما لا ينفي به قائله فان من قال ببطلانه لا يقول بانعقاده وصحته وبوخيفته لم يقل بذلك قط وايضا لو سلم الاعتقاد فيجوز من الضمير بعد الاعتقاد من غير ان يكون هو الحكم وهو التخصيص من غير التخصيص وهو مبني بقول بعض الامام البخاري رحمه الله واعجب من ذلك ما نقل عن العلامة العيني ان الملك يثبت بالعقد لصدوره من اهله في محله الا انه فقد شرط الحل وهو الزاقي الخ وليت شعري ما اراد به العلامة فانه لو صح الاعتقاد لصدوره من اهله في محله ثبت الحل ولذا صرح النذري والتدوين وبطل القول بالبطلان ولو صح بطلانه كما قال ابو حنيفة لم يعقد ولا يصح به التدوين والنذري لان الحل لم يثبت القول بالمرحود والتاسعة تخليص المسلم عن القتل بازكابه شرب الخمر او اكل الميتة وغوهما فان الشخص لو قيل له لتتشر بن الخمر او لتاكل الميتة او لتقتل ابك او اخاك يسعه شرب الخمر واكل الميتة لتخليص الاب والآخر عند البخاري وم لا ياتر بذلك واحتمر في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم المسلم اخ المسلم ولا يسعه ذلك عند الامام لان حرمة هذه الاشياء ثابتة بالنص ولا تباح الا عند قيام الضرورة ولا يتحقق الابان بخلاف على خاصة نفسه او على عضو من اعضائه كما في المحضة فان اقدم على هذه الاشياء من غير تحقق ما ذكر يا شرف قال البخاري وم في كتاب الاكراه في باب يمين الرجل لصلته بعد ما ذكر ما ذهب وقال بعض الناس لو قيل له لتتشر بن الخمر او لتاكل الميتة او لتقتل ابنك او ابك او ذارحم محرم لم يسعه لان هذا ليس بمضطر ان هذا ليس بمضطر ان لا ياتر لان الاكراه انما يكون فيما يتوجه الى الانسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له ان يعصى الله حتى يدفع عن غيره ولما فهم البخاري وم ان قول الحنفية في هذا الباب متناقض بينه بقوله ثم ناقض فقال ان قيل له لتقتل ابك او ابنك او ابنتك او لتبيع هذا العبد او لتقتل بدين او تهب هبة يلزم في القياس ولكن نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقد في ذلك باطل فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة الخ وعرضه من ذلك القر يرض على ابي حنيفة وم من وجهين الاول ان من اصل ابي حنيفة رحمه الله انه جواز الاكراه خاصة فيما يخاف الانسان في خاصة نفسه ولما في غيره ولو كان ذارحم محرم منه فلم يجوز وقال ليس هو بمضطر في ذلك فلا يجوز له ان يعصى ولذا يلزم بغيره هبته وخالف فيه الجمهور ثم ناقض اصله الذي اصله وجوز الاكراه في ذي رحم محرم منه وقال ببطلان البيع في ذلك الصورة مع ان ذارحم ليس بخاصة نفسه والثاني انه فرق بين الاجنبى وذى الرحم وجرى على اصله القياس في الاجنبى وحكم يلزم العقد لعدم الاكراه وترك اصله وذى الرحم وحكم ببطلان البيع مع عدم الفارق بينهما قال في الفتح وقال بعض الناس لو قيل له لتتشر بن الخمر او لتاكل الميتة او لتقتل ابنك او ابك او ذارحم محرم لم يسعه لان هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقال ان قيل له لتقتل ابك او لتبيع هذا العبد او لتقتل بدين او تهب هبة يلزم في القياس ولكن نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقد في ذلك باطل قال ابن بطال معناه ان ظالم الواراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً ان لم تشرب الخمر او تاكل الميتة قتلت ابك وكذا الواراد له قتلت ابنتك او ذارحم محرم لك ففعل لم ياتر عند الجمهور وقال ابو حنيفة وم ياتر لانه ليس بمضطر لان الاكراه انما يكون فيما يتوجه الى الانسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له ان يعصى الله ورسوله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يقبل اخذ الابن لانه لم يقدر على دفع الابار كتاب ما لا يجمل له ارتجابه قال ونظيره في القياس ما لو قال ان لم تبيع عبدك او تقر بدين او تهب هبة ان كل ذلك ينقض كما لا يجوز له ان يترك المعصية في دفع عن غيره ثم ناقض هذا المعنى فقال ولكن نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل فخالفت قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره فلان قال الامام البخاري وم بعده من قوايين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة الخ هذا التفصيل مبني على بعض الناس من الامام البخاري رحمه الله واجاب عنه جامع الشتات ان الامام البخاري واحتمر في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم ولا يسعه ذلك عند الامام لان حرمة هذه الاشياء ثابتة بالنص ولا تباح الا عند قيام الضرورة قلت وذلك بالرأى فان وجوب نصره المؤمن مطلقاً ثابت بالنص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر اخاك ظالماً او مظلوماً وايضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا

الشيخ
محمد بن
عبد الله
البرقي

وهو اصل في الدين قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال عليه السلام خير دينكم ايسر وقال لعلى ومعاذ رضوان الله عنهما حين وجههما الى اليمن ليسرا ولا تعسر الحديث ثم قال والقياس والاستحسان في الحقيقة قياسان احدهما جلي ضعيف اثره فني قياسا والآخر خفي قوى اثره فني استحسانا قال وهو نظير الاستدلال مع الطرد فانه صحيح والاستدلال بالمؤثر اقوى والاصل فيه قوله تعالى فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه والقرآن حسن ثم امر بالتباعد الحسن وبيان هذا ان المرأة من قرنها الى قد مهاجورة هو القياس الظاهر واليه اشار عليه السلام فقال المرأة عورة مستورة ثم ايمر النظر الى بعض المواضع منها للحاجة والضرورة فكان ذلك استحسانا لكونه ارفق بالناس كما قلنا انتهى فاذا عرفت هذا اعلم براءة الحنفية من القول بغير كتاب وقال بعض الشراح وما ذكره البخاري وم من امثال هذه المباحث غير مناسب لوضع الكتاب آه والاستحسان حجة عندنا كما في مختصر ابن الحاجب **اقول الفصل** **الله المعبود** قال الامام البخاري رحمه الله في صحيحه باب يمين الرجل لصاحبه انه اخوه اذا خاف عليه القتل او غيره وكذلك كل مكره يخاف فانه يذب عنه المظالم ويقاقل درنه ولا يجادل له فان قاتله ون المظلم فلا يؤد عليه الا قصاص وان قيل له لتتشر بن الخمر او لتاكل الميتة او لتبيع عبدك او تقر بدين او تهب هبة او تحل عقدة او تقتل ابك او اخاك في الاسلام وما اشبه ذلك وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم وقال بعض الناس لو قيل له لتتشر بن الخمر او لتاكل الميتة او لتقتل ابنك او ابك او ذارحم محرم لم يسعه لان هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقال ان قيل له لتقتل ابنك او ابنتك او ابنتك او لتبيع هذا العبد او لتقتل بدين او تهب هبة يلزم في القياس ولكن نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقد في ذلك باطل فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة الخ وعرضه من ذلك القر يرض على ابي حنيفة وم من وجهين الاول ان من اصل ابي حنيفة رحمه الله انه جواز الاكراه خاصة فيما يخاف الانسان في خاصة نفسه ولما في غيره ولو كان ذارحم محرم منه فلم يجوز وقال ليس هو بمضطر في ذلك فلا يجوز له ان يعصى ولذا يلزم بغيره هبته وخالف فيه الجمهور ثم ناقض اصله الذي اصله وجوز الاكراه في ذي رحم محرم منه وقال ببطلان البيع في ذلك الصورة مع ان ذارحم ليس بخاصة نفسه والثاني انه فرق بين الاجنبى وذى الرحم وجرى على اصله القياس في الاجنبى وحكم يلزم العقد لعدم الاكراه وترك اصله وذى الرحم وحكم ببطلان البيع مع عدم الفارق بينهما قال في الفتح وقال بعض الناس لو قيل له لتتشر بن الخمر او لتاكل الميتة او لتقتل ابنك او ابك او ذارحم محرم لم يسعه لان هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقال ان قيل له لتقتل ابك او لتبيع هذا العبد او لتقتل بدين او تهب هبة يلزم في القياس ولكن نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقد في ذلك باطل قال ابن بطال معناه ان ظالم الواراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً ان لم تشرب الخمر او تاكل الميتة قتلت ابك وكذا الواراد له قتلت ابنتك او ذارحم محرم لك ففعل لم ياتر عند الجمهور وقال ابو حنيفة وم ياتر لانه ليس بمضطر لان الاكراه انما يكون فيما يتوجه الى الانسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له ان يعصى الله ورسوله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يقبل اخذ الابن لانه لم يقدر على دفع الابار كتاب ما لا يجمل له ارتجابه قال ونظيره في القياس ما لو قال ان لم تبيع عبدك او تقر بدين او تهب هبة ان كل ذلك ينقض كما لا يجوز له ان يترك المعصية في دفع عن غيره ثم ناقض هذا المعنى فقال ولكن نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل فخالفت قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره فلان قال الامام البخاري وم بعده من قوايين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة الخ هذا التفصيل مبني على بعض الناس من الامام البخاري رحمه الله واجاب عنه جامع الشتات ان الامام البخاري واحتمر في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم ولا يسعه ذلك عند الامام لان حرمة هذه الاشياء ثابتة بالنص ولا تباح الا عند قيام الضرورة قلت وذلك بالرأى فان وجوب نصره المؤمن مطلقاً ثابت بالنص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انصر اخاك ظالماً او مظلوماً وايضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا

لا يسله اي لا يخذله ان ينصر وفي النهاية اي اذا القاه الى التهلكة ولم يحمه من عذوبة فاي ضرورة اقوى من ذلك و
 اما دعوى تخصيص تلك الضرورة في خاصة نفسه او على عضو من اعضائه فلا دلالة عليه من كتاب ولا سنة وهو منشا
 الطعن من الامام البخاري رحمه الله ولو سلمنا تخصيص الضرورة في خاصة نفس الانسان او في عضو من اعضائه فالمؤمنون
 كلهم كرجل واحد في هذا الحكم والمسلمون بعضهم اعضاء لبعض بالنص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المني من كلهم
 كرجل واحد ان اشتكى عينه اشتكى كله وان اشتكى راسه اشتكى كله وايضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ترى المؤمنين
 في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى عضوا تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى انتهى فهل هذا الاطلاق
 في مقابلة النص والتمسك بغير السنة والكتاب ولو سلم صحة القياس فكيف ترك القياس في ذي رحم محرم وجوز فيه
 الاكراه ولم يجوز بيعه وبعبارة ولو سلمنا ان المجتهد ان يخالف قياس قوله بالاستحسان والاستحسان حجة عند الحنفية فلم
 ترك الاستحسان في حق الاجنبي وجري في حقه على القياس المعارض للنص ولو قيل ان ذلك ايضا للمجتهد وجهه عنده
 يقال فمثل ذلك حجة لمقلديه والامام البخاري رحمه الله والحجج هو لم يقلده فكيف يقول المجتهد مثل ذلك الجواب على من تمسك
 بصريح السنة والكتاب وكيف يدفع الطعن من الذي يغلب الاحكام بالقياس والاستحسان واما التفصيل الذي اوردته المحجب
 في اثبات ذلك فلا طائل تحته **القول المردود** والعاشرة اسقاط الزكوة قبل تمام الحول بالاحتياط فمن ذهب
 البخاري في ذلك عدم الجواز واجتزأ في ذلك باحاديث منها حديث لا يجمع بين المتفرقة ولا يفرق بين مجتمعة خشية
 الصدقة ومن ذهب الامام فيه انه لا يباس به فلما ثبت عند البخاري في ان هذا القول خلاف الاحاديث بينه في كتاب
 الحيل في باب في الزكوة بقوله وقال بعض الناس في عشرين ومائة بعين حقتان فان اهلكها متعمدا او وهبها او احتال
 فيها فزاد من الزكوة فلا شيء عليه انتهى قال العيني في قول بعض الناس ابا حنيفة في رد التشنيع عليه لان من ذهب
 ان كل حيلة يتحيل بها احد في اسقاط الزكوة فانتهى ذلك عليه والى حنيفة في رد القوي بتفريقه القرار من الزكوة
 قبل الحول بيوم لا نضر النية لان ذلك لا يلزمه الابتتام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله صلى الله عليه وسلم خشية الصدقة
 الا حينئذ وقد قام الاجماع على جواز التصرف قبل دخول الحول كيف شاء وهو قول الشافعي في رد ايضا فكيف يدعى بقوله بعض
 الناس ابا حنيفة على الخصوص انتهى ولما كان مذهب الامام في اداء الزكوة جواز التقديم على الحول وجواز الاسقاط
 قبل تمام الحول ظن البخاري في ان قول الامام متناقض فاراد يبينه فقال في هذا الباب وقال بعض الناس في رجل ابل
 وخاف ان تجب عليه الصدقة فباعها بابل مثلها او بغنم او بقص او بدارهم فزاد من الصدقة بيوم او احتيا لا فلا شيء
 عليه وهو يقول ان زكاي ابله قبل ان يحول الحول بيوم او بسنة جازت عنه انتهى قال في فتح الباري في توجيه الزمهم
 التناقض ان من اجاز التقديم لم يبرح دخول الحول من كل جهة فاذا كان التقديم على الحول مجزئا فليكن التصرف
 قبل الحول غير مسقط واجاب عنهم ابن بطال بان ابا حنيفة لم يتناقض في ذلك لانه لا يوجب الزكوة الابتتام الحول و
 يجعل من قد ما كمن قد المدين موجلا واستدل البخاري في عدم سقوط الزكوة بالقياس في الباب المذكور فقال
 حدثنا قتيبة بن السعيد قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس انه قال استفتي سعد
 ابن عباد الاضاري رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على امره ثوبان قبل ان تقضي فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم افترضه عنها وقال بعض الناس اذا بلغت الابل عشرين ففيتها اربع شياء فان وهبها قبل الحول او باعها
 فزاد او احتيا لا لا اسقاط الزكوة فلا شيء عليه وكذلك ان اتلفها فمات فلا شيء عليه فيما له انتهى واجاب القسطلاني
 عن هذا الاستدلال فقال لان المال انما تجب فيه الزكوة مادام واجبا في الذمة وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء
 يجب على ورثته وفاؤه قال في فتح الباري نقلا عن المهلب فيه اي في هذا الحديث حجة على ان الزكوة لا تستقط بالحيلة
 ولا بالموت لان النذر لم يسقط بالموت والزكوة او كد منه كانت لازمة لا تسقط بالموت اولى لانه لما لم يزل في فضل

النذر عن امه كان قضاء الزكوة التي فرضها الله تعالى اشد لزوما قال العيني فيه نظر لا يخفى اما الحديث فانه لا يدل على
 حكم الزكوة لا بالسقوط ولا بعدم السقوط واما قياس عدم سقوط الزكوة على عدم سقوط النذر بالموت فقياس غير
 صحيح لان النذر حق معين واحد والزكوة حق الله وحق الفقير فمن اين الجامع بينهما ومع هذا فحديث الحديث والحديث
 اللذان قبله لا يتطابقان الترجمة اذا حققت النظر فيها وانها بعزل عنها وقال الكرماني ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة
 فروع يجمعها حكم واحد وهو انه اذا زال ملكه عما تجب فيه الزكوة قبل الحول سقطت الزكوة سواء كان لقصد الفرار
 من الزكوة ام لا ثم اراد بتفريقها عقب كل حديث التشيع بان من اجاز ذلك خالف ثلاثة احاديث صحيحة انتهى **القول**
بفضل الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله في صحيحه في كتاب الحيل باب في الزكوة وان لا يفرق بين مجتمعة
 ولا يجمع بين متفرقة خشية الصدقة ثم قال بعد نقل الاحاديث الواردة في هذا الباب وقال بعض الناس في عشرين
 ومائة بعين حقتان فان اهلكها متعمدا او وهبها او احتال فيها فزاد من الزكوة فلا شيء عليه انتهى وعرضه من ذلك التعريض
 على ابي حنيفة رحمه الله جواز اسقاط الغرض الذي هو من اركان الدين يتجوز به الحيلة لسقوط طمع ان النبي صلى الله عليه و
 سلم صرح بالنهي عن ذلك بقوله لا يفرق بين مجتمعة ولا يجمع بين متفرقة خشية الصدقة قال ابن بطال اجمع العلماء على
 ان الامر قبل الحول التصرف في ماله بالبيع والهبة والذبح اذا لم ينو الفرار من الصدقة واجمعوا على انه اذا حال الحول
 لا يحل التحيل بان يفرق بين مجتمعة او يجمع بين متفرقة ثم اختلفوا فقال مالك رحمه الله من ماله شيئا ينفق به الفرار
 من الزكوة قبل الحول بشهر او نحو له من الزكوة عند الحول بقول النبي صلى الله عليه وسلم خشية الصدقة وقال
 ابو حنيفة رحمه الله ان نوى يتفرق من الفرار من الزكوة قبل الحول بشهر او نحو له من الزكوة عند الحول بقول النبي صلى الله عليه وسلم خشية الصدقة وقال
 اليه معنى قوله خشية الصدقة الا حينئذ قال وقال المهلب قصد البخاري في ان كل حيلة يتحيل بها احد في اسقاط الزكوة
 فان انته ذلك عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من جمع الغنم وتفرقت خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى وفهم
 من حديث ابي طلحة في قوله افلم ان صدق ان من رام ان ينقص شيئا من فرائض الله بحيلة يمتثلها انه لا يفعل قال وما
 اجاب به الفقهاء من قصر في ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يد بذكر الفرار من الزكوة ونوى ذلك فلاثم
 عنه غير ساقط وهو كمن فرغ من صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم يستعمل سفرا لا يحتاج اليه ليفطن فالوعيد متوجه
 اليه فاجاب عنه جامع الشتات بنقل الاجماع على جواز التصرف في ماله قبل تمام الحول قلنت مسلم ان لم ينو به الفرار
 من الزكوة واما اذا نوى بالتصرف الفرار من الصدقة فدعوى الاجماع في سقوط الائمة عنه باطل لان الاعمال بالنيات
 فمن احتال في ماله وتصرف فيه خشية الصدقة فهو آثم والتعمد فيه حرام ويقول بعض الناس هو جائز والتعمد فيه
 حلال لانه لا يتوجه اليه معنى خشية الصدقة ولذا قال فان اهلكها متعمدا فلا شيء عليه ثم قال الامام البخاري رحمه الله تحت
 حديث ابي هريرة روى وقال بعض الناس في رجل له ابل فخاف ان يجيب عليه الصدقة فباعها بابل مثلها او بغنم او بقص
 او بدارهم فزاد من الصدقة بيوم احتيا لا فلا شيء عليه وهو يقول ان زكاي ابله قبل ان يحول الحول بيوم او بسنة جازت عنه
 وعرضه من ذلك الا ان ام على ابي حنيفة في اثبات التناقض في رايه حيث جواز التقديم الاداء وهو منبئ عن عدم اعتبار حلول
 الحول فيه من كل جهة وتجوز الاحتياط في الاسقاط قبل يوم او يومين منبئ عن اعتبار الحلول فيه فاذا كان التقديم على الحول
 مجزئا فعنده ينبغي ان يكون التصرف فيه قبل الحول غير مسقط واما ما نقل عن ابن بطال في جوابه يجعل التقديم مثل تقديم
 الدين فغير تمام لان التصرف فيه قبل حلول الاجل غير مسقط واما الاثر ام على الامام البخاري رحمه الله بحديث ابن عباس
 فمينا على عدم فهم مراده فانه لم يستدل بذلك في عدم سقوط الزكوة خاصة بل في عدم سقوط ما وجب على المكلف من
 غير ادائه اعم من ان يكون واجبا من الله تعالى او من جانب نفسه ثم عرض الامام البخاري رحمه الله على ابي حنيفة رحمه الله
 ان من اتلفها فمات فلا شيء عليه في ماله ونقل المجيب جوابه عن القسطلاني ان المال انما يجب فيه الزكوة مادام واجبا في

الباب ههنا وجه لانه ليس موضع ثم قال في معنى الحديث ان هذا اذا لم يوجد التراضي وههنا قد وجد التراضي
بدفع الغاصب القيمة انتهى لكنه ظاهر انه لم يوجد التراضي بينهما الا في الصيغة ولا في المعنى اما في المعنى فمما عدا عن
تطبيع النفس بذلك وفقد ظاهره واما في الصيغة فمما عدا عن حكم المشر وط بالموت كانه قال ان ماتت المجانية فاذا
اقبل القيمة ومق وجدها حيا فان شرط التراضي فغائت التراضي وثبت معنى الحديث وقال ايضا لا يقال للغاصب
في اللغة الغادر فنقول نعم كذلك في اللغة وهو المراد في الحديث لانه متى اسلم عاهدا بوفاء حقوق الله تعالى وحقوق
العباد واذا غصب ترك الوفاء وهو الغدر فثبت معنى الحديث باتم وجهه ولم يذكر المحجب لدفعه شيئا **القول**
المردود والزابعة عشر انه لو اقام شاهدي زورانه تن وجها بس ضاها فان ثبت القاضى نكاحها والزور يعلم ان
الشهادة باطل فهل يكون ذلك تن ويجا حجة ام لا قال البخاري في الثاني وذهب الامام الى الاول فيمن مذهب الامام
في الكتاب المذكور في باب في النكاح بقوله وقال بعض الناس ان لم تستاذن البكر ولم تزوج فاحتال رجل فاقام
شاهدي زورانه تن وجها بس ضاها فان ثبت القاضى نكاحها والزور يعلم ان الشهادة باطل فلا بأس ان يطأها وهو تن ويجا حجة
انق و قال بهذه الصيغة في هذا الباب في ثلث مواضع هذه المسئلة مبينة على شئ اخر وهو ان قضاء القاضى بالعقود
والفسوخ كالنكاح والطلاق والعناق بشهادة الزور ينفذ ظاهره وباطنا عند الامام واحتمل في ذلك كما قال شمس الائمة في
المبسوط باروي ان رجلا دعى على امرأة نكاحا بين يدي على رضى الله عنه واقام شاهدين فقضى على ذلك بالنكاح بينهما فقال
المرأة ان لم يكن بين يدي امين المؤمنين فزوجني منه فانه لا نكاح بيننا فقال على رضى الله عنه شاهدك زوجك فقد طلبت
منه ان يعفها عن الزنا بان يعقد النكاح بينهما فلم يجبهما الى ذلك ولا يقال انما لم يجبهما الى ذلك لان الزور لم يرض بذلك
لانا نقول ليس كذلك بل الزوج راض لانه يدعى النكاح والمرأة راضية ايضا حيث قالت فزوجني منه وكما يشئ عليه ذلك
فقد كان الزوج راضا فيها فلم يشغل به وبين ان مقصودهما قد حصل بقضائه فقال شاهدك زوجك اي الزنا في القضاء
بالنكاح بينكما فثبت النكاح بقضائي وما نقل عنه في هذا الباب كالم فوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا طريق الى
معرفة ذلك حقيقة بالرأي ويتبين من ان ما استدللوا به من الآية والحديث في الاملاك المرسلات وبه نقول والمعنى فيه
انه قضى بامر الله تعالى فيما له فيه ولاية الانشاء وقضاه بامر الله تعالى يكون نافذا حقيقة لاستحالة القول بان يامر الله تعالى في القضاء
ثم لا ينفذ ذلك القضاء منه وبيان الوصف انه لما نقص من احوال الشهود وزكوا عنده سرا وعلائية وجب عليه القضاء
بشهادتهم حتى لو امتنع من ذلك ياتم ويجوز ويجوز ويعزف ففنا انه صار مأمورا بالقضاء وهذا لا طريق له الى
معرفة حقيقة الصدق والكذب من الشهادة لان الله تعالى لم يجعل لنا طريقا الى معرفة حقيقة الصدق من غير من هو
غير معصوم عن الكذب ولا يتوجه عليه سحر عا الوقوف على ما لا طريق له الى معرفة حقيقة الصدق من غير من هو
والذي في وسعه التعرف عن احوال الشهود فاذا استقصى في ذلك غاية الاستقصاء فقد اتى بما في وسعه وصار مأمورا
بالقضاء لان ما وراء هذا اساقط عنه باعتباره انه ليس في وسعه ثم انما يتوجه عليه الامر بحسب الامكان والمأمور به
ان يجعلها بقضائه زوجته ولذلك طريقان اظهر نكاحا ان كان والانشاء عقد بينهما فاذا لم يسبق منهما عقد تعدا ظاهره
بالقضاء فيتعين الانشاء اذ ليس هنا طريق اخر فيثبت له ولاية الانشاء بهذا النوع من الدليل الشرعي ويجعل انشاء
كأنشاء الخصمين فيثبت الحل به بينهما حقيقة بل قضاؤه اقوى من انشاء الخصمين عن اتفاق الايى ان في المجهلات صفة
اللزوم يثبت بالانشاء القاضى ولا يثبت بالانشاء الخصمين نعم فنان قضاؤه اقوى من انشاء الخصمين ونفس طمحة الانشاء
الشهادة والحل القابل له ولا شك ان الحل شرط حتى ان كانت المرأة منكوبة الغير او محرمة عليه بسبب لا ينفذ قضاؤه لان الحل
الحل وكذلك الشهادة شرط الا ان مجلس القصة لا يخلو عن شاهدين فلهذا لم يذكر الشهادة فاما العلى فليس بشرط عندنا
ولا حاجة الى ذكر المهر ويجب هذه التحقيق حكمة بالغة وهو ان لا يجتمع رجلان على امرأة واحدة احدها نكاحا ظاهره والآخر

ان
نقله
الشيخ
الترمذي

بنكاح باطن له ففي ذلك من القبح ما لا يخفى والدين مصون عن مثل هذا القبح ولا يكون القاضى بقضائه ممكنا من الزنا فنيه
من الفساد ما لا يخفى واذا كان يثبت له ولاية انشاء التفريق بين العيين وبين امر ان يلعنها به عن الزنا ويثبت له ولاية
تزويج الصغير والصغيرة لمعنى النظر لهما فلان يثبت له ولاية انشاء العقد هنا ليعفها به عن الزنا ويصون قضاؤه بعين
التفريق من الزنا والى ذلك يثبت له ولاية انشاء التفريق بين المتلاعنين لقطع المنازعة مع يقينه بكن ب احدهما
كما قال عليه السلام الله يعلم ان احدا كما الكاذب فكن ذلك يثبت له ولاية الانشاء مع كذب الشهود ليتوجه الامر بالقضاء
عليه شئ عا و امر القبله على هذا فانه لما اتق جبه عليه الامر بالصلو الى جهة القبلة واتى بما في وسعه في طلب القبلة
ثبت له ولاية نصب القبلة حتى ان الجهة التي ادى اليها اجتهاده تنصب قبلة في حقه فيجوز صلوة اليها وان تبين
له الخطأ بعد ذلك وبهذا تبين فساد ما قالوا ان المدعى عالم بما لو علمه القاضى امتنع من القضاء ففي اللعان الكاذب
منها عالم بما لو علمه القاضى امتنع من القضاء ومع ذلك ينفذ القضاء في حقه لم توجه الامر على القاضى ونحو حية الامر
بالانقضاء واتباع امر القاضى في حق الناس وهذا بخلاف ما اذا اظهر ان الشهود عبيد او كفار او محدودون في قدر
فان هذه الاسباب يمكن الوقوف عليها عند الاستقصاء ولكن ربما يلحقه الحرج في ذلك فليحرج بعد رويك الاستقصاء
ولكن لم يسقط الخطاب باصابتها حقيقة فلا يتوجه الامر بالقضاء بدونها حقيقة فاما حقيقة الصدق فلا طريق الى
الوقوف عليه والامر بالقضاء يتوجه بدونه وهو بمنزلة ما لو توضحا بقاء او صلب في ثوب ثمتين ان كان نجسا فانه
يلزم منه الاعادة طهرا المعنى او هو بمنزلة ما لو قضى باجتهاد ثم ظهر بغيره بخلافه فاما الاملاك المرسلات فليس للقاضى هناك
ولاية الانشاء لان تملك المال من الغير بغيب سبب ليس فيه ولاية للقاضى ولا لصاحب المال ايضا واسباب تملك
المال كثيرة فلا يمكن تعيين شئ منها ففنا انه ليس له في ذلك الموضوع الا ولاية اظهار الملك فاذا لم يكن هناك ملك سابق
فلا تصور لظهوره بالقضاء والتكليف يثبت بحسب الواسع فهذا يبين انه لم يكن مأمورا بالقضاء باطنا واما هنا فله ولاية
الانشاء وطريقه متعين من الوجه الذي قلنا فاعتبارا يصير مأمورا بالقضاء بالنكاح بينهما حقيقة وذكر في المسئلة
خلاف محمد ولكن ظاهره مبسوط الى سليمان ينفذ ان قول محمد كقول الامام حيث قال في كتاب الحيل بعد ما ذكر هذا
الاثر ويهذا فاذن لا خلاف وفي اول المبسوط ما نصه ابو سليمان البجلي زحاني عن محمد بن الحسن قال قد بينت لكم قول
ابي حنيفة وم قول ابي يوسف وقول ما لم يكن فيه اختلاف فهو قولنا جميعا انتهى **اقول بفضل الله المعهود**
قال الامام البخاري رحمه الله في كتاب الحيل من صحيحه في باب النكاح تحت حديث ابي هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستاذن ولا الثيب حتى تستأمر فقيل يا رسول الله كيف اذنها قال اذا سكنت وقال
بعض الناس ان لم تستاذن البكر ولم تزوج فاحتال رجل فاقام شاهدين زورانه تن وجها بس ضاها وان ثبت القاضى
نكاحها والزور يعلم ان الشهادة باطل فلا بأس ان يطأها وهو تزويج صحيح انتهى ثم قال بعيد ذلك تحت حديث ابي سلمة
عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستاذن
قالوا كيف اذنها قال ان نسكت وقال بعض الناس ان احتال انسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيب بامرها فان ثبت
القاضى نكاحها اياه والزور يعلم انه لم يزوجها قط فانه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام له معها انتهى ثم قال بعد ذلك تحت
حديث عائشة رضى الله تعالى عنها وقال بعض الناس ان هوى انسان جارية ثيبة او بكرا فابت فاحتال فجاء بشاهدي زور على انه تزوجها
فاذ ركت فرضيت اليتيمة فقبل القاضى بشهادة الزور والزور يعلم بطلان ذلك حل له الوطؤ انتهى ومال الجميع التعريض
على الحقيقة رحمه الله تجوز به النكاح بشهادة الزور وحل الوطئ بهما مع علم الزوج ببطلانها والاذا لم يثبت والرضا لم يوجب
والفصوص فاطقة باشتراط الاستيذان والاصل فيه ان الحنفية قالوا ان قضاء القاضى ينفذ ظاهره وباطنا الا في الاملاك
المرسلات واجتبا على صحة قضائه ظاهرا وباطنا ثبوت الفارقة باللعان وفي مسئلة الشهادة بالزور وصحة النكاح بها ونفاذ

ان
نقله
الشيخ
الترمذي

القضاء ظاهره وباطنه باثر على رضى الله عنه قال فيه شاهدك زوجك والحق للجميع هو في ان قضاء القاضى لا ينفذ باطنا قوله
 صلى الله عليه وسلم فمن قضيت له من حق اخيه شيئا فلا يأخذه وهذا عام في الاموال والابضاع وايضا قال فانما هي قطعة
 من النار وفيه فليأخذها اوليتكها قال في الفقه قال ابن التين هو خطاب للمقضى له ومعناه انه اعلم من نفسه هل هو
 محق او مبطل فان كان محقا فليأخذ وان كان مبطلا فليترك فان الحكم لا ينقل الاصل عما كان عليه وايضا فيه ولو كان
 حكم الحاكم يحيل الامر عما هي عليه لكان حكم النبي صلى الله عليه وسلم اولى وايضا قال في الفقه وفي الحديث من الفوائد ان
 من خاصه في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئا هو في الباطن حرام عليه وفيه ان من ادعى ما لا يمكن له خلف المدعى عليه
 وحكم الحاكم ببرائة المحالف انه لا يبرأ في الباطن وان المدعى لو اقام بينته بعد ذلك ينافى دعواه سمعت وبطل الحكم وفيه ان
 من اخطأ الامر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقا في الظاهر ويحكم له به انه لا يحيل له تناوله في الباطن ولا يرفع
 عنه الاثر بالحكم وفيه ان المجتهد قد يخطئ فيرد به على من زعم ان كل مجتهد مصيب انتهى بقدر الحاجة هذا ما استدلال
 به الجمهور والامام البخاري رحمه الله تعالى على ان قضاء القاضى لا ينفذ الا ظاهرا ولا جهة الخفية عين ما ذكر قال في الفقه
 بعد ما ذكر من استدلال الجمهور واستدلال الشافعي رحمه الله تعالى بذلك وقد احتجوا بحديثه بان الفسقة
 في اللعان تقع بقضاء القاضى ولو كان الملاعن في الباطن كاذبا وبان البيعين اذا اختلفا تخالفا وتراد السلعة ولا يحرم
 انتفاع باثر السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الامر كاذبا واجيب بان الاش المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف
 واذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجح وبأن الفسقة في اللعان تثبت بالنص والذي حكم بالملاعة لا
 يعلم ان الملاعن حلف كاذبا وما مسئلة البيعين فانما كان الحكم فيها كذلك للتعارض انتهى فثبت من كل ذلك ان
 قضاء القاضى لا يحيل الامر عما هي عليه في نفس الامر واذا كان المدعى مبطلا وهو يعلم لا يحيل له ما قضى به القاضى في الظاهر
 فلو حيل على امره يعلم انها ليست امراته ولم يرض به ولم يتكلمها وجاء بشهادة الزور وقضى به القاضى فهو اثم في
 المرأة حرام عليه لا يحيل له وطبها ولا يسعه المقام معها قال ابن بطل لا يحيل هذا النكاح عند احد من العلماء وحكم القاضى
 بما ظن له من عدالة الشاهد في الظاهر لا يحيل للزوج ما حرم الله عليه وقد اتفقوا على انه لا يحيل له اكل مال غيره
 بمثل هذه الشهادة ولا فرق بين اكل مال الحرام ووطي الفرج الحرام انتهى كذا قاله في الفقه وبعد ذلك فما نقله
 الجيب من التاويلات الفاسدة من شمس الائمة وغيره لا يثبت تلك الحيل الباطلة فهو بضاعة مزحاة كاسدة كيف تقبل
 في مقابلة النقود النافعة وغرة غاية جهده في ذلك ان للقاضى ان يحكم بشهادة الزور اذا ظهر عنده عدالة الشاهد
 لانه لا يلزم له الى معرفة حقيقة الصدق والكذب من الشهادة واما انه ما ثبت بمثل تلك الشهادة مع علم المدعى
 بذلك فهو يحيل في حق المدعى وقضاء القاضى ينفذ ظاهرا وباطنا فلا اثر كلا القول **المردود** والخامسة عشر
 الاحتيال في اسقاط الزكاة بالرجوع عن الهبة قال البخاري رحمه الله في الكتاب المذكور في باب في الهبة والشفعة وقال
 بعض الناس ان وهب هبة الف درهم او اكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة
 على واحد منهما قال ابو عبد الله في الفقه فالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهبة واسقط الزكاة انتهى قال العيني اراد
 به التشريع ايضا على ابي خنيفة من غير وجه لان ابا خنيفة في اي موضع قال هذه المسئلة على هذه الصورة بل الذي
 قاله ابو خنيفة من ان الواهب له ان يرجع في هبته قال واستدل في جواب الرجوع بقوله صلى الله عليه وسلم الواهب احق
 بهيته ما لم يثبت منها اي ما لم يعوض رواد ابو هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اما حديث ابي هريرة فانه
 ابن ماجة في الاحكام من حديث عمر بن دينار عن ابي هريرة واما حديث ابن عباس فانه في الطبراني من حديث عطاء
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وهب هبة فهو الحق بهيته ما لم يثبت منها واما حديث ابن عمر فانه في الحاكم
 من حديث سالم بن عبد الله يحدث عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وهب هبة فهو حق بها ما لم يثبت منها

وقال حديث صحيح على نفس ط الشيخين ولم يخبر جاه فكيف يحل ان يقال في حق هذا الامام الذي علمه وزهده لا يحيط
 بهما الوصفون انه خالف الرسول وكيف يخالفه وقد احتج فيما قاله باحاديث هؤلاء الثلاثة من الصحابة الكبار واما
 الحديث الذي احتج به مخالفوه وهو ما رواه البخاري رحمه الله الذي ياتي الآن رواه ايضا الجماعة غير الترمذي عن قتادة
 عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه فلم ينكره
 ابو خنيفة بل عمل بالحديثين معا فعمل بالحديث الاول في جواب الرجوع وبالثاني في كراهة الرجوع واستقبحه لانه
 حرمة الرجوع كما رجعوا او قد شبه النبي صلى الله عليه وسلم رجوعه يعود الكلب في قيئه وفعل الكلب يوصف بالقيء
 لا بالحكمة وهو يقول بانه مستقيم وقاتل ان يقول للقاتل الذي قال ان ابا خنيفة رجع خالف الرسول انت خالفت الرسول
 في الحديث الذي احتج به على عدم الرجوع لان هذا الحديث يعبر عنه الرجوع مطلقا سواء كان الذي يرجع منه
 اجنبيا او ولدا انتهى واعلم ان الامام ليس بمنفرد فيما ذهب اليه قال العيني في كتاب الهبة وقال ابو خنيفة رجعوا واصحابه
 للواهب الرجوع في هبته من الاجنبي ما دامت قائمة ولم يعوض منها وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز و
 شرح القاضى والاسود بن يزيد والحسن البصري والنفخي والشعبي وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب و
 عبد الله بن عمر وابي هريرة وفضالة بن عبيد رضي الله عنهم واجابوا عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وسلم
 جعل العائد في هبته كالعائد في قيئه بالتشبيه من حيث انه ظاهر القبيح مسووة وخلق الاشياء والكلب غير متعبد
 بالحلال والحرام فيكون العائد في هبته عائد في امر قد رجع القدر الذي يعود فيه الكلب فلا يثبت بذلك منع الرجوع
 في الهبة ولكنه يوصف بالقيء وبه نقول ولنا ذلك نقول بكرامة الرجوع انتهى قال محمد بن الحسن في الموطا اخبرنا مالك بن
 داود بن الحصين عن ابي غطفان بن يزيد بن طريف عن مر وان بن الحكم انه قال قال عمر بن الخطاب رجع من وهب هبة لصلة
 رحم او على وجه صدقة لا يرجع فيها ان لم ير من منها قال محمد وبهذا نأخذ من وهب هبة لذي رحم محرم او على
 وجه صدقة فقبضها الموهوب له فليس للواهب ان يرجع فيها ومن وهب هبة لغني ذي رحم محرم فقبضها فله ان
 يرجع فيها ان لم يثبت ابرز دخيل في يده او يخرج من ملكه وهو قول ابي خنيفة رجع العامة من فقها ثانيا انتهى وفي موطا
 مالك مالك عن داود بن الحصين عن ابي غطفان بن طريف المري ان عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رحم
 او على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة لبي انما اراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها اذا لم ير من
 منها قال مالك والامام الحنفية عليه عندنا ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له ان يعط صاحبها قيمتها يوم قبضها انتهى
اقول بفضل الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله في كتاب الحيل من صحيحه باب الهبة والشفعة وقال
 بعض الناس ان وهب هبة الف درهم او اكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة
 على واحد منهما في الفقه فالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهبة واسقط الزكاة انتهى وصورته ان يتوافق الرجلان على
 ان يهب احدهما للآخر ولا يتصرف الاخر فيه لا تمام الحيلة قال في الفقه اي بان طوطا مع الموهوب له على ذلك والا
 فالهبة لا تتم الا بالقبض واذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتهيأ للواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد
 من الموافقة بان لا يتصرف في تمام الحيلة وغرضه من ذلك التعمي يرض على ابي خنيفة رجع حيث جوز الحيلة لا اسقاط الزكاة
 المفروضة واما ما نقل الجيب من العلامة العيني في جوابه ان ابا خنيفة رجع في اي موضع قال هذه الصورة فهو بعيد
 عن العيني كيف وقد قال به الامام بل حسنه وحسن من عمل بها ولان اذهب بعض فقهاء الاحناف الى القول بعدم الزكاة
 ايضا واحتجوا على من قال من الفقهاء بكرامة شخص الامام لها قال في الاشباه والنظائر في كتاب الحيل الثالث في الزكاة
 من له نصاب اراد منه الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدراهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغي قبل التمام
 يسوم اختفوا في الكراهة وفي شرح الحموي قوله ان يتصدق بدراهم منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغي يعني

حق يكون النصاب ناقصا في آخر الحول او يجب تلك الدراهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم او يجب الدراهم كلها له فلا تجب الزكاة وقد ذكرنا ابا يوسف القاضي وهب ماله في آخر الحول لن وجهه ثم استحق هبه منها لشفقة عنه الزكاة وذكر الامام ابي حنيفة فقال هذا من فقهاء وان كان ذلك مكرها عند الامام ومحمد رحمهما الله كن في الترخاينة فتثبت ان المسئلة معمولة بها عند اكابر ائمة الاحناف كابن يوسف القاضي ومحمد بن الامام ابا حنيفة رحمتهما ونقصه في ذلك حيث قال هو من فقهاء فكيف يقال انه لم يقل عنه وايضا اذا كان مثل الامام محسنا لها فكيف ثبت الكراهة وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام بل جازت الاحناف الحيلة لاسقاط صوم رمضان ايضا قال في الاشباه لو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطر فيمكن عندي ان يحيل الاحناف لاسقاط الصلوة ايضا ويكون هذا ايضا من فقهاء مثلنا حلف ان لا يصلي ظهر هذا اليوم فينام قبيل الوقت حتى يمضي وايضا لا يأثم تارك صلوة الفجر ثامنا دائما وان اعتاده ناولا بذلك وهل هذا الاخذ بيب النفس ليعتد المحمدية على صاحبها الف الف صلوة ونجاة قامة ما فهم العيني من ابتداء حيلة اسقاط الزكاة على تجوز العود في الهبة فليس كما فهمه بل هو عند الاحناف غير مبني على ذلك قال في شرح الاشباه للحموي قوله ويجب النصاب لابنه الصغير هذا يحتاج الى ان يرجع في الهبة وهو ليس بصحيح الخ اي لان العود من ذي رحم محرم لا يصح ثم قال ويرده بعض الفضلاء بأنه صحيح في صورة ذكرها المصنف في فن الاغنا من الهبة من ان الولد اذا كان مملوكا لاجنبى فان له الرجوع فيها فيحمل ما هنا على ذلك ثم قال الشارح اقول حمل ما هنا على ما ذكره في فن الاغنا غير سديد لان المقصود من الحيلة الخلاص بكل حال فلا يكون مقصورا على صورة نادرة وانما كان للواهب الرجوع في هذه الصورة لان الهبة في هذه الصورة في الحقيقة انما وقعت للمالك لا للولد وهو اجنبى من الواهب لان المملوك لا يملك وان ملك هذا ولقائل ان يقول تحقق الحيلة في منع وجوب الزكاة غير متوقف على الرجوع فالتعلق به لا يسمي ولا يغني عن رجوع لان الولد وان ملك المال بالهبة وامتنع الرجوع فالاب يملك مال ولده عند الحاجة اليه لقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لابيك انتهى فدل كل ذلك على ان اتمام حيلة اسقاط الزكاة لا يتوقف عند الاحناف على اصل الرجوع في الهبة بل هو مجموع في غير تلك الصور ايضا فما قال العلامة العيني بل الذي قاله ابو حنيفة ان الواهب له ان يرجع في هبته مخلص ضيق لا ينبغي واما الاحاديث التي استدلت بها العلامة على تجوز العود فلا تخلو اشئ منها عن الكلام اما حديث ابي هريرة ففيه ابراهيم بن اسمعيل بن حارثة وهو ضعيف عندنا هل الحديث واما حديث ابن عباس فهو معلول بمحمد بن عبيد الله العزري واما حديث ابن عمر فلم يثبت رفعه غلط فيه عند ابن موسى كذا في التلخيص والتحقيق فتم الامر **القول المردود** والسادسة عشر اسقاط الشفقة بالحيلة قال في الباب المذكور وقال بعض الناس الشفقة للجوار شرعنا الى ما شدد فابطله وقال ان اشترى دارا فخاف ان ياخذ الجوار بالشفقة فاشترى سهام من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان للجوار الشفقة في السهم الاول فلا شفقة له في باقي الدار وله ان يحتال في ذلك انتهى اراد به التشنيع على ابي حنيفة رحمه الله بانه ابطال الشفقة بعد ما اثبتنا قال في فتح الباري قال ابن بطال اصل هذه المسئلة ان رجلا اراد شراء دار فخاف ان ياخذها جارة بالشفقة فسأل ابا حنيفة كيف الحيلة في اسقاط الشفقة فقال له اشتر منها سهما واحدا شاعرا من مائة سهم فتصير شرا يكالما لكها ثم اشتر منه الباقي فتصير انت الحق بالشفقة من الجوار لان الشرايك في المشاء احق من الجوار وانما امره بان يشترى سهما من مائة سهم لعدم رغبة الجوار في شراء السهم الواحد فخافته وقلة انتفاعه به قال وهذا ليس فيه شئ من خلاف السنة انتهى فكيف يصح ان يقال في هذه الصورة ان ابا حنيفة رحمه الله ابطال حق الجوار بل الجوار هو ابطال حقه حيث تركه لحقارته وقلة انتفاعه واذا علم هذا ابطال التناقص ايضا لان الجوار لما ترك الشفقة في السهم الاول وصار المشتري غس يكا في الدار انتقل حق الشفقة الى المشتري فلم يثبت حق الشفقة للجوار في باقي الدار حتى يقال انه ابطال الشفقة بعد ما اثبتنا القول بابطال الشفقة والتناقص

عدم التامل في من هب الحنفية قال محمد بن الحسن في الموطأ قد جاءت في هذا الى حكم الشفقة احاديث مختلفة فالشرايك احق بالشفقة من الجوار والجوار احق من غيره بلغة ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقال ايضا في الباب المذكور وقال بعض الناس اذا اراد ان يبيع الشفقة فله ان يحتال حتى يبطل الشفقة فيهب البائع للمشتري الدار ويجد ها ويدفعها اليه ويعوضه المشتري الف درهم فلا تكون للشفقة فيها شفقة قال بعض الشرايك ذكر البخاري في المسئلة حديث ابي رافع ليعرف ان ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم حقا للشفقة بقوله الجوار احق بسبقه لا يحل ابطاله انتهى اقول نسبة ابطال الشفقة الى هذا القول في هذه الصورة غير صحيح لان الابطال لا يكون الا بعد الثبوت و الشفقة لا تثبت الا بعد البيع لان البيع شئ طلق ثبوتها والبيع في ما نحن فيه لم يوجد ولذا قال العيني ليس في الحديث ما يدل على ان البيع وقع والشفقة لا يستحق الا بعد صدور البيع فيجوز ان يقال لا يحل ابطاله وقال صاحب التوضيح انما اراد البخاري رحمه الله ان يلزم ابا حنيفة رحمه الله التناقص لانه يوجب الشفقة للجوار وياخذ في ذلك بحديث الجوار احق بسبقه ثم اعتمد مثل هذا وثبت ذلك عند من فضلاء صلى الله عليه وسلم ويحتمل بمثل هذه الحيلة في ابطال شفقة الجوار فقد ابطال السنة التي اعتمد ها انتهى قلت هذا الذي قاله كلام من غير ادراك ولا فهم مالا لانه الجوار في هذه الصورة لان الذي فيها الشرايك في نفس المبيع والجوار لا يتقدم عليه ولا يستحق الجوار الشفقة الا بعده وبعد الشرايك في حق المبيع ايضا فكيف يحل لهذا القائل ان يفترى على الامام الذي سبق امامه وامام غيره وينسب اليه ابطال السنة انتهى فتبين انهم ينقلون شئنا من مذهب الامام من غير تحري ولا وفاء على مدركة ثم ينسبون اليه وهذا اجرة وعدم انصاف ذكره العيني في كتاب الهبة فلا يبق من على تقدم حتى ينظر في كتاب الحنفية وقال ايضا في الباب المذكور وقال بعض الناس ان اشترى نصيب دار فاراد ان يبطل الشفقة وهب لابنه الصغير ولا يكون عليه عيّن انتهى هذا ايضا سقيم على الحنفية بغير وجه قاله العيني وقال في باب احتيال العامل ليهدي له وقال بعض الناس اذا اشترى دارا بعشرين الف درهم فلا بأس ان يحتال حتى يشتري الدار بعشرين الف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعة وتسعين وينقده دينا رابعا يبق من العشرين الفا فان طلب الشفقة اخذها بعشرين الف درهم والا فلا سبيل له على الدار فان استحققت الدار ربحه المشتري على البائع بما دفع اليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعة وتسعين درهما ودينارا لان البيع حين استحق انتقض الصرف في الدينار فان وجد بهذه الدار عيبا ولم تستحق فانه يرد بها عليه بعشرين الف درهم قال ابو عبد الله فاحب من هذا الخداع بين المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم بيع المسلم لاداء ولا خسة ولا غالة انتهى اراد به الالتزام بالتناقص وجهه ان الاقضية جمعة وابو حنيفة رحمه الله معهم علان البائع لا يرد في الاستحقاق والرد بالعيب الاما قبض وكذلك الشفقة لا يشفع الا بما نقد المشتري وما قبضه من البائع لا بما نقد كذا ذكره العيني وفي فتح الباري والفرق عند هم ان البيع في الاول كان مبيعا على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقابض في المجلس فليس له ان ياخذ الاما اعطاه وهو الدار هم والد دينار بخلاف النس وبالعيب فان البيع صحيح وان ينفسخ باختيار المشتري واما بيع الصرف فكان وقته صحيحا فلا يلزم من نسخ هذا ابطاله هذا انتهى اقول هذا وكل ما من التناقص ليس بتناقض عند من يعرف دقائق الاشياء بل نظير ذلك يوجد في كلام البخاري قال في كتاب اللقطة باب اذا المولى جده صاحب اللقطة بعد سنة فولى من وجد انتهى وقال بعد اربعة ابواب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة مردها عليه لانها ودعة عنده انتهى و اشار في كتاب الهبة في باب الهبة للولد الى ان للوالد الرجوع في هبته وقال بعد اربعة عشر بابا لا يحل لاحد ان يرجع في هبته وصدقة انتهى فنقل هذا الا يلزم به التناقص عند العلماء وقوله فاجاز هذا الخداع بين المسلمين قال العيني ان كان مراده به ابو حنيفة رحمه الله ففسده سوء الادب وحاشا ابو حنيفة رحمه الله ذلك ودينه التين وورعه المحكم يمنع عن ذلك انتهى فان قلت كيف اجاز العلماء الخيل مع ان البخاري رحمه الله اورد في كتاب الخيل احدا وثلاثين حديثا في منع الخيل قلت تحقيق المقام ان ادلة باب الخيل

قد جاءت مختلفة فبعضها يقتضي عدمه وبعضها يقتضي وجوده والخارى راجعاً الى الاختلاف الاول فاورز الاحاديث التي تراها ولكن
بعضها لا يدل على الحيل اصلاً ولم يذكر ما يدل على الجواز من الكتاب والسنة بل شنع على من اجاز الحيل قال الحافظ ابن
الحجر العسقلاني في شرح البخاري بعد ما ذكر اقسام الحيل واختلاف العلماء فيها مانعه ولمن اجازها مطلقاً او ابطلها
مطلقاً ادلة كثيرة فمن الاول قوله تعالى وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تخف وقد عمل به صلى الله عليه وسلم في
حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث ابى امامة بن سهل في السان ومنه قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجاً
وفي الحيل مخرج من المضائق ومنه مشرعية الاستثناء فان فيه تخليصاً من الخنث وكذا في الشر وطولها فان
فيها سلامة من الوقوع في الحرج ومنه حديث ابى هريرة وابن سعيد في قصة بلال بيع الجمع بالدرهم ثم اتبع منها
ومن الثاني قصة اصحاب السبت وحديث حرم عليهم الخمر فحملوها فيها عوها واكلوا منها وحديث النهي عن الخمر
وحديث لعن المحلل والحلل له ام وقال شمس الائمة السرخسي في حيل المبسوط ان الحيل في الاحكام المحرجة عن الامام جائزة
عند جمهور العلماء انما كره ذلك بعض المتقشفة بحيلهم وقلة تاملهم في الكتاب والسنة والدليل على جوازه من الكتاب
قوله تعالى وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تخف هذا التعليم المخرج لا يوجب عليه السلام عن يمينه التي حلفت ليضرب
زوجته مائة سوطاً فانه حين قالت له لو دبحت عنا قايامهم الشيطان في قصة طويلة او ردها اهل النفسين رحمهم الله و
قال تعالى فلما جهنهم بجهازهم جعل السقاية في رجل اخيه الى قوله ثم استخف جهنهم وعاء اخيه كذلك كذا في يوسف
كان هذا منه حيلة لاصحاب اخيه عنده على وجه لا يفت اخوته على مقصوده وقال جل جلاله حكاية عن موسى عليه
السلام سجد في انشاء الله صابراً ولم يغلب على ذلك لانه قيد سلامته بالاستثناء وهو مخرج صحيح قال الله تعالى ولا تقول
نشى اني فاعل ذلك عدا الا ان يشاء الله واما السنة فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الاحزاب لعروة بن
مسعود في شأن بني قريظة فلعلنا امرناهم بذلك فلما قال له عمر رضي الله عنه في ذلك قال عليه السلام الحرب خدعة
وكان ذلك منه الكتاب حيلة ومخرجاً من الاثم بتقييد الكلام بلعل ولما اتاه رجل واخبره انه حلف بطلاق امرأته
ثلاثاً ان لا يكلم اخاه قال له طلعت واحدة فاذا انقضت عدتها فكلما خاك ثم تزوجها وهذا التعليم الحيلة والاثار فيه كثيرة
ومن تامل احكام الشرع وجد المعاملات كلها بهذه الصفة وقال فمن كره الحيل في الاحكام فانما يكره في الحقيقة احكام
الشرع وانما يقع مثل هذه الاشياء من قلة التامل فالحاصل ان ما يتخلص به الرجل من الحرام او يتوصل به الى الحلال من
الحيل فهو حسن وانما يكره ذلك ان يحتمل في حق الرجل حتى يبطله او في باطل حتى يمس به او في حق حتى يدخل فيه شبهة
فما كان على هذا السبيل فهو مكره وما كان على السبيل الذي قلنا او فلا باس به لان الله تعالى قال وتعاونوا على البر
والنقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ففي النوع الاول معنى التعاون على البر والنقوى وفي النوع الثاني معنى التعاون
على الاثم والعدوان وقال في اخر باب الشفعة بالعرض بعد ما ذكر صور الحيل والاستغلال بهذه الحيل لا بطلان حق
الشفيع لا باس به اما قبل وجوب الشفعة فلا اشكال فيه وكذلك بعد الوجوب اذ الميكين فصل المشتري الاصل ربه
وانما كان قصده الدفع عن ملك نفسه وقيل هذا قول ابى يوسف فاما عند محمد فيكره ذلك على قياس اختلافهم في الاحتياط
لاسقاط الاستبراء والممنوع من وجوب الزكوة انتهى اقول ظاهر مبسوط ابى سليمان ان قول محمد نقول ابى يوسف قال
في باب النفقة في الشفعة لو خاف من يريد شراً من ان يخذل الجار بالشفعة وكرهه ان يمنع من ذلك فيظلمه وان
يعطيه الدار فيدخل عليه ما يكره فالوجه حتى لا ياتر في ذلك ان يتصدق البائس على المشتري ببنت في الدار بطريقه
ثم يبيعها باقى الدار فلا يكون للجار شفعة فان استخلفه القاطن ما دلست ولا والست حلفت وهو صادق وانما صدق
وقى قصدي عليه بشئ من الدار لانه فر من ظلم الشفيع حقه فضع ما وصفت انتهى فانه لم يذكر فيه الخلاف وقد
ثبت عن محمد كما مر انه قال قد بينت لكم قول ابى حنيفة وقول ابى يوسف وقولى وما لم يكن فيه اختلاف فهو قولنا

جميعاً فالحاصل ان بعضهم يحرر من الحيل حتى سماها الخداع وبعضهم يحرر جواز الحيل حتى سماها التفتة وقال من كره الحيل في الاحكام
فانما يكره في الحقيقة احكام الشرع والله اعلم اقول بفضل الله المعجوز قال الامام البخاري رحمه الله في باب الهبة
والشفعة من صحيح تحت حديث جابر بن عبد الله وقال بعض الناس الشفعة للجوار ثم عد الى ما شذبه فابطله وقال ان
اشترى داراً فخاف ان ياخذ الجار بالشفعة فاشترى سهمين من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان للجار الشفعة في
السهم الاول ولا شفعة له في باقى الدار وله ان يحتمل في ذلك انتهى ثم قال في هذا الباب بعيد ذلك وقال بعض
الناس اذ اراد ان يبيع الشفعة فله ان يحتمل حتى يبطل الشفعة في سبيلها ثم لا يرد ويدفعها اليه ويصرفه
المشتري الف درهم فلا يكون للشفيع فيها شفعة انتهى وعرض من ذلك التعرض على ابى حنيفة انه جواز ولا شفعة
للجوار ثم حيل في اسقاطه فمبنى التعرض عنده اثبات شئ بدليل شرعي واسقاطه من غير دليل يتجوز الخداع في المعاملة
وهو لا يليق بحال من تدين بالدين وما نقل الجيب في جوابه عن ابن بطال فتحيل فيه ايضاً حيث سبق شيئاً من اخر كلام
ابن بطال وقامه في الفقه هكذا ليس فيه شئ من خلاف السنة وانما اراد الامام البخاري رحمه الله عليه الزامهم التناقض
لانهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار احق بسبقه ثم حيلوا في اسقاطها بما يقتضي ان يكون غير الجار احق بالشفعة
من الجار انتهى كلام ابن بطال ثم قال بعد ذلك صاحب الفقه والمعرف عند الحنفية ان الحيلة المدكودة لا يوجب سقاً
واما محمد بن الحسن فقال يكره ذلك اشد الكراهة لان الشفعة شرعت لدفع الضر عن الشفيع والذي يحتمل لاسقاطها
فهو بمنزلة القاصد الى الاضرار بالغيب وذلك مكره ولا سيما ان كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من
مشاكلته انتهى فثبت التناقض في المذهب وهو مبنى التعرض واما مخالفة السنة فلم يظهر عند ابن بطال بحسب ظاهر
الحيلة واما في نفس الامر فهو ثابت لان الحق الذي اثبت بالسنة ابطله بالرأى والحيلة وقصد بتقويت مقصود الشارع
من عدم الاضرار كما صرح به محمد بن الحسن واما الجواب بترك الشفيع حقاً لحقارة فليس بشئ فانه هو كالمكره فيه لانه لا
يخلص من المشاكسة ولا ياتي له دفع الضر الذي يطلب منه الجارة فلا يعيب بمتاركة ذلك واما الكلام في ثبوت الشفعة
بعد البيع فغير سديد لان الحق ثابت له من نفس الاتصال واما طلب ذلك الحق فبعد البيع فمثل ذلك الاعتدال الا
يعنى من جوع فما ذكر الامام البخاري رحمه الله بعد ذكر صورة الخداع في الشرع وكتمان من الشفيع الامر بنفس الامر
بقوله فاجاز هذا الخداع بين المسلمين وقال النبي صلى الله عليه وسلم سيع المسلم لاداء ولا خيعة ولا غائلة انتهى لا يدفع
مثل تلك الحيل في التوجيهات واما ما نقل من التناقض في كلام الامام البخاري رحمه الله فحق لا نقول اولاً ان الامام البخاري
رحمه الله معصوم فيمكن منه الغلط ولكن نقول انه لا يبادر بخالفة السنة بالرأى مبادرة والتناقض الذي اثبت الجيب في كلامه
فهو ينشأ عن قلة فهمه ونقصان تدبيره فان الامام البخاري رحمه الله اراد في حديث اللقطة من قوله ففيه له بعد السنة انه له
بعد السنة ان لم يجرى صاحبها وان جاء بعد السنة فيرد دها لانها وديعة وادعى حديث الهبة من قوله لا يحل لاحد
اي سوى ذي رحم محرم منه وكلا المعنيين مفسر في الاحاديث والحديث يفسر بعضه بعضاً ولم يقل الامام البخاري
رحمه الله فيه شيئاً برأى حتى يثبت به التناقض بين الراى والكتاب والراى والسنة واما ما اورد من الادلة لتجوز الحيلة
فلا تائل تحت لانا ايضاً لانك نفس الجواز كيف وقد قال الله تعالى وخذ بيدك ضعفاً وقال النبي صلى الله عليه وسلم الحرب
خدعة بل الكلام في تجوز الحيلة لاستحلال الحرام وتغير الاحكام فهو حرام على الاطلاق كالحيلة لاستباحة الفروج والحرم
وتأكل الاموال المحرمة وتضييع الحقوق الثابتة واسقاط الاحكام المفروضة واما المبتلى بالحرم فيجوز له التخليص بالحيلة كما
في قصة ابوب فان له لوجرى على عينية لا تركب ظلماً والظلم حرام ولو خنت فيه ترك واجباً وهو حرام فحرم الله تعالى
الحيلة للتخليص فاصلها ان الحيلة اذا كانت لرعاية حق الاسلام او لتخليص المبتلى به من حلال ولا فحرام وبعد ذلك فكل ما
قال من المبسوط وغيره لا يعاب به فان في ابطال الشريعة البيضاء المحمدية على صاحبها الف الف سلام ونجاة القول بالمدى

والسابعة عشر ترجمة الحكماء هل يكفي ترجمان واحد ام لا بل للحاكم من الاثنين مال البخاري الى الاول وقال في باب ترجمة الحكماء
وقال بعض الناس لا بد للحاكم من مترجمين انتهى اختلف الشارحون في مراد البخاري فهنا بعض الناس قال الكرماني
قال مغلطائي المصري كانه يريد ببعض الناس الشافعي وهو راجع الى ان البخاري اذا قال بعض الناس اراد ابا حنيفة
نصف قال الكرماني اقول غرضهم بذلك غالب الامر في موضع تشنيع عليه وفيه حال او اراد به هذا بعض الحنفية لان محمد
ابن الحسن قال بانه لا بد من اثنين غاية ما في الباب ان الشافعي ايضا قائل به لكن لم يكن مقصود بالذات انتهى وقال بعضهم
المراد ببعض الناس محمد بن الحسن فانه الذي اشترط انه لا بد في الترجمة من اثنين ونزلها بمنزلة الشهادة ووافقه الشافعي
فتعلق بذلك مغلطائي وقال فيه ما ذكره البخاري قلت سبحان الله ما هذا التعسف الباطل حتى يوافقوا به انفسهم في
الحمد والكرمان الذي طرحه جليلنا فيقول وفي موضع تشنيع عليه في حال ليس للتشنيع وفي حال الاعلى من يشك في الاثمة الكبار الذين سبقوا
بالاسلام وقوة الدين وشدة الورع والقرب من زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فالكرمان ما جزم بان مراد البخاري
ببعض الناس ابو حنيفة او محمد بن الحسن لانه رد في كلامه والجيب من بعضهم الذي جزم بان المراد به محمد بن الحسن فظهر
عن المراد به الشافعي مثل ما ذكره الشيخ علاء الدين مغلطائي لما ذاك الحال ان المراد به لو كان الشافعي لا يلزم به نقص الشافعي
ولا ينقص من جلالة قدره شئ علان البخاري لا يرعى الشافعي قط في جامع الصحيح ولو كان يعترف به لروى عنه كما روى
عن الامام مالك وجملة مستكثرة وكذلك عن احمد بن حنبل في اخر البخاري في مسند بن يدة انه عن امير النبي صلى الله
عليه وسلم ست عشرة غزوة وقال في كتاب الصدقات حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري حدثنا ابي حنيفة ثمانية
الحديث ثم قال عقيب زاده في رواية احمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الانصاري وقال في كتاب النكاح قال انا
احمد بن حنبل ذكره العيني فحدثه اربع وعشرون موضعاً قال فيها البخاري بصيغة وقال بعض الناس **اقول بفضل**
الله المعبود قال الامام البخاري رحمه الله في صحيحه باب ترجمة الحكماء وهل يجوز ترجمان واحد وذكر بعد ذلك قد
زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تحت الحديث وقال بعض الناس لا بد للحاكم من مترجمين استدل الامام البخاري رحمه الله على مذهبه
من جواز ترجمان واحد بترجمة زيد بن ثابت رضي الله عنه وحده للنبي صلى الله عليه وسلم وابي حمزة لابن عباس وشجع على من لم يجز
الاكتفاء على واحد في الفقه الحديث فقال بعضهم المراد به هو محمد بن الحسن وابو يوسف وزفر ولم يرد بذلك ابا حنيفة
لان ابا حنيفة يجوز الاكتفاء على واحد قال في الفقه ونقل الكلبيني عن مالك والشافعي رحمه الله الاكتفاء بترجمان واحد
وعن ابي حنيفة رحمه الله الاكتفاء بواحد وعن ابي يوسف واثنين وعن زفر لا يجزى اقل من اثنين وايضا في الفقه والمراد ببعض الناس
هو محمد بن الحسن فانه الذي اشترط ان لا بد في الترجمة من اثنين ونزلها بمنزلة الشهادة انتهى وهذا يدل على عدم الخلاف
بين الامام البخاري والامام ابي حنيفة رحمه الله فلا تشنيع عليه واما محمد وابو يوسف وفرفهم خالفوا الحديث
فالتشنيع عليهم والجيب لما لم يأت فيه شئ فحق ايضا لا نظول الكلام فيه بنكر شئ وهذا اخر ما اردنا ايراد
في هذا المقام للذب عن الامام الهمام محمد بن اسمعيل البخاري رحمه الله الباري العالم **القول المردود**
واما ما أورده البخاري من اقاويل العلماء من الصحابة والتابعين تقوية لما اختاره من المسائل الخلافية و مراد
لذلك الامام فحق اب ذلك ما روى عن الامام كما في تاريخ الخميس وكان ابو حنيفة يقول ما جاءنا او اتانا عن الله
ورسوله قبلناه على الراس والعين وما جاءنا او اتانا عن الصحابة احسنه ولم يخرج عن اقاويلهم وما جاءنا
او اتانا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال واما غير ذلك فلا نسمع التشنيع كذا في ربيع الاخر غير قوله واما غير
ذلك فلا نسمع التشنيع انتهى وقال صاحب الكفاية في قول صاحب الهداية وله ان شئ يحاكان يشهر ولا يضرب
فان قيل ليس ان ابا حنيفة لم يرد في تقليد التابعين حتى روى عنه انه قال لا تقلد هم رجال اجتهدوا
ونحن رجال نجتهد وقال مشايخنا المتأخرون انما ذكر ابو حنيفة اقاويل التابعين في كتبه لبيان انه لم يستبد

بهذا القول بل سبقه غيره وقال متبعاً لا يحتجنا ذلك في النواذر عن ابي حنيفة من كان من الائمة التابعين
وافق في زمان الصحابة وزلهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد فانا افعله مثل مشريه والحسن وسوس وق
وعلقته وعلى هذه الرواية لا يحتج الى الجواب على ظاهر الرواية قالوا لا بد من قولهم عقيب بل عقيب الصحابة فانه قضاه وتشهير
كان يحض من عمر وعلى فانه كان قاضيا في عصمهما فما اشتهر من قضايه كالمسوى عنهما وكان هذا في الحقيقة
احتجاجاً بقولهما وابو حنيفة روى في تقليد كل من كان من الصحابة كذا في الجامع الصغير للامام المحبوبي وذكر الامام
العلامة النسفي في الكافي ومشرجه كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة ولم يكن عليه احد
منهم فحل محل الاجماع فكان هذا منه احتجاجاً باجماع الصحابة لا تقليد التشهير لانه لا يرد في تقليد التابعي انتهى **اقول**
بفضل الله المعبود غرض الجيب من ايراد ذلك ان ابا حنيفة رحمه الله يقول ان ما جاءنا من كتاب الله
وسنة رسوله قبلناه على الراس والعين فالزام مخالفة الكتاب والسنة على ابي حنيفة والعمل بالقياس والراي في
مقابلتهما غير صحيح فان ابا حنيفة رحمه الله لا يكاد يجاوزها واما غير الكتاب والسنة من اقاويل العلماء والصحابة و
التابعين فهو لا يقبله حجة ويقول نحن رجال وهم رجال فلا الزام عليه بخالفته تلك الاقوال اذ لم تكن هي حجة عند
فذلك مثل تلك الاقوال لا يضرب ابا حنيفة ولا يفيد الامام البخاري رحمه الله ونقل اثبات ما اراد ما ذكره مؤلف تاريخ
الخميس وكان ابو حنيفة يقول ما جاءنا او اتانا عن الله ورسوله قبلناه على الراس والعين وما جاءنا او اتانا عن
الصحابة احسنه وما جاءنا او اتانا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال واما غير ذلك فلا نسمع التشنيع كذا
في ربيع الاخر غير قوله فلا نسمع التشنيع انتهى وكما كان يرد على ذلك ان الامر اذا كان كذا عند ابي حنيفة ولم يكن
قول التابعي حجة عنده فلم يذكر صاحب الهداية في مسئلة تشهير شهداء النور وله اي لابي حنيفة ان شئ يحاكان يشهر
ولا يضرب الا فان ذلك يدل على حجة قول التابعي وفعله عنده نقل في تاويله عن صاحب الكفاية ما حاصله انه يقلد
التابعي في مسائل لا يستبد فيه التابعي براه بل يتبع فيها باقوال الصحابة رضوان الله عليهم واما ما استبد فيه التابعي فلا يقلد
والشريعة رضى الله تعالى عنه كان قاضيا في زمن الصحابة وكان تشهيره يحض من الصحابة وسكتوا عنه فكان احتجاجة
بفعله احتجاجاً بفعل الصحابة واجماعهم عليه لا تقليد التشهير لانه لا يرد في تقليد التابعي انتهى هذا حاصل ما ذكره الجيب
من الخميس وغيره فقيه ان البخاري رحمه الله لم يرد بآراء تلك الاقوال ما فهمه الجيب بل الامام البخاري رحمه الله
اثبت ما ادعاه اولاً من الكتاب والسنة ثم ايداه بفهم الصحابة وتعامل الفقهاء به كما اقره الجيب ايضا حيث قال
تقوية لمذهبه اي لا مستدل لآيه ثم بعد اثبات ما ادعاه من الكتاب والسنة الزم على ابي حنيفة رحمه الله في الفقه
الكتاب والسنة فيما ذهب هو اليه فلا يفتوا ما اوردته الجيب نعم لو كان مبنى الزام من الامام البخاري رحمه الله
هو نفس مخالفة قول التابعي اورايه لكان له معنى واما ما ذكره الجيب بلفظ التنبيه شئاً من مسند البخاري روى
رد على الخطيب البغدادي وبالغ في تشنيعه بلفظ الحسوم وغيره لذكر الخطيب من بعض مطاعن الامام ومعاينه
ثم اجاب عنه بخمسة اوجه فكل ذلك لا طائل تحته لانا لا نعتقد ان الخطيب رحمه الله ذكره تنقيصاً لابي حنيفة
او حسداً عليه بل ذكره جمعا لكل ما قيل فيه كما هو شأن المؤرخين ويؤيده ان الخطيب رحمه الله نقل من حماد
ومناقبه ايضا قبل ذكر معانيه ما لم يذكره غيره فكيف يظن انه ذكره تنقيصاً بشانه ولو سلم فممنشأ الافراط
فيه افراط ابي حنيفة في القياس والعمل بالراي كما قال الحافظ ابن عبد البر عليه الرحمة من الله الاكبر ما حاصله
انه افراط بعض اصحاب الحديث في ذم ابي حنيفة وتجاوز الحد في ذلك لمقدمة القياس على الاشراك
اهل العلم يقولون اذ احسن الاشراك بطل الراي والقياس ولكنه لم يرد الا بعض اجراء الاحاد بتاويل محتمل وكثير منه
قد نقد منه اليه غيره وتابعه عليه مثله كابن ابي عمير الخنفي واصحاب ابن مسعود رضي الله عنهم الا انه اكثر من ذلك

هو واصحابه وغيره انما يوجب جلاله ذلك قليلا انتهى فظهر ان منشأ الافضل في حقه من البعض هو انما كان من
 الراي والعمل بالقياس ثم ذكر الجيب ما حاصله ان المشافعي وغيره ايضا يعمل بالقياس والراي بل قياساته اكثر
 من قياسات ابي حنيفة لان الشافعي يعمل بقياس الشبه والمناسبة والطرد وابق حنيفة لا يعمل بقياس
 الشبه والمناسبة مطلقا وبقياس الطرد حين كونه غير مؤثر فاي وجه لتخصيص ابي حنيفة بالطعن في ذلك
 قالوجه فيه ما ذكرنا من ابن عبد البر ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى في ذلك ولم يوجب من غيره الا قليلا
 نادرا فصار هو غير ضالسهام اصحاب الحديث لا غير وكون الشافعي اكثر اصولا من ابي حنيفة لا يستلزم كون ذلك
 عملا في مقابلة الاخبار ومبنى الطعن هو هذا اذا كان الاطلاق لا ينكر فضائل ابي حنيفة ولا نرجح الشافعي عليه
 كيف وقد اقر الشافعي بنفسه ان الناس في الفقه عيال لابي حنيفة وايضا قد اقر بفضائله وكما لا نرى في حاشية
 خلق كثير حتى غلب ما دحوه على دائميته ومحسنه على منقصه وضر كونه على متهمة ومعد له على جارية واحاط
 صيد فضائله المشارق والمغرب وضاء شمس فواصله في الاطراف والجو استحق حديثه بها الركب ان في القلوات
 والنسوان في الخلووات واخبرت بها السنة اهل الافاق واقر بها اهل الشام والعراق فهو امام جليل نبيل عالم
 نبي فقيه من افقه الناس تفقه عليه خلق كثير وبع متعب دكي تقى زاهد من الدنيا راعى الى الاخرة ردة
 القضاء لاجل ورعه وزهده وان اودى في قبوله غلبت طاعته على معاصيه فمن افرط فيه وذمه بجهل عليه فهو
 دليل نباهة شأنه وعلو مكانه ولا يضره ضل فان رغم انف الخفاش لا ينيل صباه الشمس ولا ينقصه نورها ولكن
 كل ذلك لا يثبت منه العصمة بل يمكن مع ذلك الخطاء والزلة فذكر فضائله الجمة لا ينفع ما الزم به الامام البخاري
 رحمه الله من مخالفة الكتاب والسنة ما لم يظهر ان وجوب ذلك الفضائل يستلزم العصمة فافهم ان نقول كما ان وجوب
 فضائله الجمة لا يستلزم عصمته كذلك بعض زلاته لا يوجب زلزاله الادب في حصة فانه محمدا والمجاهدين
 يخطي ويصيب وينزل ويثبت المتنظر والى صيغة الامام البخاري رحمه الله تعالى فانه وان حث على تلك التعارض
 حمية السنة وانتصار كتاب الله لكنه كيف ذهب في هذا المنهج ذهاب الادب حيث لم يصحح باسمه الشريف و
 عرض بلفظ بعض الناس كي يعلمه من يعلمه ولا يعلمه من لا يعلمه وهكذا اصنع من يدعي نصرة السنة ان لا يتفوه
 في حقه بسوء الادب فلا يجوز لاحد ان يترخص من ذلك ان يقول شيئا في حقه ما لم يترق من اخلاص النية وحسن
 الادب كما رزق الامام البخاري رحمه الله كيف وهما اسدان يقتلان فما للشعالب والذباب ان ين دموا فيه اوهما بطلان
 قويا يحاربان فما للنساء والصبيان ان يدخلا فيه ان لم يتكبرا هلكوا ويقتلوا واسمعت هذا ووعيته فلا حاجة
 لنا بعد ذلك ان نثبت ما ذكره الخطيب لبغدادى من معانيه ومثالبه ونذكر ما رايه الجيب من اثبات محامده و
 مناقبه فانه مما لا يعنى ومن حسن اسلام المرء ترك ما لا يعنيه فلان النطوى منه الكشم وننظر فيما ذكره الجيب من بعض
 تمسكاته ما حرم منه وما لم يصح وهذا من حيث الاستدلال من بعض ناصبه لا تبع لما قيل فيه قال الجيب فمنها
اقول اي من بعض تمسكات ابي حنيفة بالسنة قوله عليه السلام اذ ابلى الماء قلنتين لم يحمل الخبث تركه ابو حنيفة
 لانه ليس في الصحيحين ولان القلة اسم مشتك ولان اسناده مضطرب فذلك ثلثة اوجه ذكرها ابي حنيفة
 في ترك حديثي القلتين فالوجه الاول وهو عدم كونه في الصحيحين لا يصح وجها لترك الحديث والاضاق نطاق
 السنة وبطل الاستدلال بحملة الاحاديث التي لم توجد في الصحيحين وان حجت وايضا يبطل استدلال الحنفية بما
 باسفار الصحيحين من حديث اللذانى فالوجه غير جيب واما الوجه الثاني اي كون لفظ القلة مشتك كما بينه العالى غير موجبه
 ايضا والامام الاستدلال بحملة الالفاظ المشتكة من الكتاب والسنة وايضا لم يحسن الاستدلال بلفظ القرء مثلا في
 مسائل العدة ولو صح تعيين المشتك بالقرينة كما عين القرآن للحيض بقريته لفظ ثلاثة فكذلك يصح تعيين في هذا المشتك

ايضا ولا يجوز لاجل ذلك ترك الحديث الصحيح والوجه الثالث وهو كون الحديث مضطربا لا يصح ايضا وجها لترك الاحاديث
 الصحيحة على الاطلاق بل انما لم يترك احد وجوه ولم يمكن الجمع بينهما واذا امكن الجمع او ترجح بعض الوجوه فلا وقد ترجح الوجوه في
 حديثي القلتين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه الخمسة واخرج الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي
 والبيهقي وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتج بجميع رواه وايضا اقر به ناصب الملة الحنفية الطحاوي حيث قال خبر القلتين صحيح
 استاده ثابت وانما تركناه لاننا لانعلم ما القلتان فظهر من كل ذلك ان الاعتداد باضطرابه عند ائمة الحديث واقول الطحاوي ايضا
 انه لم يترك لاجل الاستدلال بل لاجل الاشتراك وغيره وهو كما ترى واما الاستدلال بقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في
 الماء الدائم ثم يتوضأ منه فغير ظاهر لانه لو كان الماء الدائم المطلق لم يكن قليل لم يتم التخصيص الكثير ايضا على الاحناف خاصة في العشر
 في العشر ايضا ولو اراد به المعيد بالقليل فلنصم ان يقول هو القليل من القلتين فيبطل الاستدلال ولو قيل معناه انه لا يبولن
 من هذا الموضع قبل التلاشي فيقضى الحديث على عموميه وثبتت الجملة بين الاحاديث ولم يلزم ترك واحد منها قلتم تركه ابو حنيفة ولما
 الاستدلال بحديث ام هانئ فغيره ان يمكن ان يكون الكراهة في حديث ام هانئ اذ قال عنه اسم الماء المطلق والذي روي ان توفيت احدكم
 بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو عدم زوال اسم الماء المطلق عنه ولما لم يصح باسمه غير ما كفى الورد وغيره فثبتت الجملة ولم
 يلزم ترك واحد منها فلم يترك ابو حنيفة واما الاستدلال بحديث ميمونة فالحديث صحيح لانه لم يثبت النزع من الشارع على سبيل التخصيص لاجل
 الجواز وكذا من ذلك فيكون النهي للثنتين به فتوافقا الحديثان ولم يلزم ترك واحد منهما قلتم تركه ابو حنيفة واما حديث
 موت الحيوان فعمومه معارض بخبر الذي باب الدال على عدم نجاسة الماء بموت ما ليس فيه دم سائل فيخصص ولا يخرج الى ترك واحد من
 الاحاديث واما حديث غسل المني فلا يثبت منه نجاسة المني ما لم يثبت ان الفضل من عائشة كان لاجل التطهير من النجاسة بل محتمل
 ان يكون لاجل طيب النفس كما في غسل النجاسة وللبنات ولذا قالت عائشة في قصة غسل الصيف ثوبها لم افسد عليها ثوبا واما
 حديث استقبال القبلة واستدبارها مطلقا فمعارض عموميه ايضا بحديث بيت حفصة رضي الله عنها والتاويل انه صلى الله عليه وسلم
 قد مستقبل ثم انصرف احتمال في مقابلة النص والجمع الصحيح ان يخص واحد منهما بالبيان والثاني بالصغرى والقلوات
 فلم يلزم ترك واحد منهما واما حديث الاسفار بالصبر فمعناه تبين الصبر ويتقنوا فيه كيلا تقع صلواتكم لاجل مشقة حركتهم والتغلب
 في الليل واما حديث اصبحوا بالصبر فمعناه ادخلوا في الصبر يقال اصبح الرجل اذا دخل في الصبر والدخول في شئ لا يكون الا من اوله
 لا من اخره فلا دلالة له على آخر الوقت واما الاستدلال على آخر الوقت بحديث افضل الاعمال اداء الصلوة لوقتها فاستحصل
 خاتمة ما يدل على ان آخر الوقت ايضا وقت كما ان اول الوقت ايضا وقت ولا شبهة ان الفاضل هو الاول فلو اخترتم اخره يلزم
 ترك الفاضل والجمع الحسن ان تطال بالصلوة حتى يسفر فلم يلزم ترك التغلب فضيلة الوقت ولا ترك الاسفار فلم يترك التغلب مع انه
 ثابت باحاديث هي اصح من الصحاح واما حديث قراءة الفاتحة والاستدلال على عدم وجوب قرآنه بحديث السقي استدلال بالمفهوم في
 مقابلة المنطوق واستدلال بالموافق للخصم لا يثبت الخالف له لان الفاتحة عنده اليسر من كل ما تيسر في تاويل نفى الجس في الكمال في قوله عليه
 الصلوة والسلام لصلوة الانبأحة الكتاب مبادرة الى ترك الحقيقة وارتكاب المجاز من غير داعي ضرورة لان وضع لفظه لان نفى الجس واستعمال
 في نفى الصفات مجاز لا يصار اليه الا عند وجوب القرينة وعدم امكان الحقيقة ومثل ذلك لا يصح ترك الحديث الصحيح الناطق بوجوب قرآنه
 في الصلوة واما حديث زكاة الخيل فلا يظهر دلالة على المطلوب ومما تركه الحنفية رحمه الله ظاهر فيه واما حديث الشفقة فلا يوجب في ما ادعتم
 وايضا في اثبات الخائف بالموافق للخصم لان الحديث يوافق الخصم لان الخليفة هو الجار فلا يصح التمسك به واما حديث اشتراط الولى في
 النكاح فليس فيه ما يدل على ما ذهب اليه الحنفية وما احتج به الحنفية ففاته انه ثبتت منه اشتراط رضاها والى ذهب الجمهور رحمه الله واما
 حديث القنوت في الفجر فلا يظهر شيئا والاستدلال بقوله ثم ترك غير تام لانه يمكن ان يكون معناه ترك الدعاء على تلك القبائل ومع ذلك
 لا يثبت النسخ واما حديث ترك الجهر بالشبهة والكلام فيه وان كان واسعاً لكن الرابع فيه ما ذهب اليه الحنفية وكذا في باقي الروايات
 وحاصل جميع ذلك ان ابا حنيفة رحمه الله ايضا يمسك بالاحاديث والآثار وله تمسكات مشهورة بكتاب الله وسنة رسوله ولكن لان اع فيه

الاحد انما الن اعني ان ماصد من ابي حنيفة رحمه الله في بعض الاحوال من مخالفة النصوص والعمل بالقياس على المؤمنين بالله ان يصح
 على تلك المخالفة ويتبع ذلك مع علمه به ويطلب النص من النصيحة بالتاويلات الفاسدة لتصويب ذهاب الامام اليه مع زعمه بانه مجتهد يحيط
 وليس معصوم يستعمل منه الخطاء والنسيان وقد اتفق اهل الحق على ان ما من احد الا وخلق من كلامه ووجهه ودعيه هو الرسول الله صلى الله
 وسلم وقد ثبت ان من كان مستنفا فليست من من قد مات فان ابي لا يؤمن عليه واولئك اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا افضل هذه
 الامة وابرها قلوبها واعلمها واعلمها واقلها اكلفا اختارهم الله صلى الله عليه وسلم واصحابه واتباعهم على انهم وتسلوا بها ما استطاعوا
 من اخلاقهم وسيرهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم انتمى ولم يات المحيبي فيه شيئا واما نحن فكما لا نشك في انه لا يعمل المؤمن بالله ان يتبع
 خطأ الامام مع علمه بذلك كذلك لا يعمل لاحد ان يعتقد ان ابا حنيفة قد قصد بالقياس في الراي مخالفة كتاب الله وسنة رسوله وتعمد فيه
 حاشا ثم حاشا بل نعتقد ان ابا حنيفة لم اذا لم يكن معصوما صد عن الخطاء ونظائر غير المعصوم لا يتبع فخطأه لا يتبع ونعتقد ان ابا حنيفة
 لا يعتمد بترك النصوص ولا يقيس ابداه مع وجود النص وانما يقيس عند فقد وان وقع اننا وجدنا للمسئلة التي قاس فيها نصا من كتاب
 او سنة فيترك على عدم استحضاره ذلك حال القياس ويظن انه لو استحضره لما قاس فيه ولما تبادر الى الراي كما قال الامام الشافعي في
 الدين ان اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام ابي حنيفة رسول الله تعالى عنه بقرينة ما رويناها الفاعلة من ذم الراي والتبرع عنه ومن
 النص على القياس انه لو عاش حتى دوت احاديث الشريعة وبعد جعل الحفاظ في جميعها من البلاد والتعلق بوظفها لآخذ بها وترك كل قياس
 كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهبه غير بالنسبة الى غيره لكن لما كانت ادلة الشريعة مستفزة في عصره مع التابعين لم يتبع
 التابعين في المداين والقرى والتعن كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الامة من ردة لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها
 بخلاف غيره من الامة فان الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والقرى ودونوها فاجابوا احاديث الشريعة
 بعضها بعضا فهدا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في غيره ويحتمل ان الذي اضاف الى الامام ابي حنيفة رحمه الله انه يقدم القياس على النص
 ظهر من ذلك في كلامه مقلديه الذين يلزموا العمل بما وجدوا من القياس بترك كون الحديث الذي يصح بعد موت الامام فالامام معذور واتباعه
 غير معذرين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بهذه الحديث لا يفتقر الى حجة لاعتقال انه لم يظفر به او ظفربه لكن لم يجد عندنا وقد تقدم قول الامة كلامهم اذا صح الحديث
 فهو مذهبا وليس لاحد معه قياس في الاجابة الاطاعة الله ورسوله بالتسليم لا بالتحقق فتبين الحق ونظائر ان ابا حنيفة لم يفرط في القياس لم يعمل به الا
 اضرورة فقد ان النص عند عدم استحضاره وقت القياس لم يترك ايضا الالعدم الظاهر لعدم تدوين الحديث في عصره والزمان فقد يترك القياس
 على النصوص حقيقة على مقلديه وناس من حيث يجترئون ويقولون نحن لانأخذ بهذه الحديث لان امامنا لم يأخذ به وقد قال امامهم اذا صح الحديث
 فهو مذهبي ولا شبهة ان الاحاديث لم يدون ولم تحتم في عصره فاختل عدم وجدان الحديث وعدم ظهوره للامام وبعد ما ظهر وصح من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فباعدهم عن يقين ان العرب والمسلمين في ترك هذا الحديث الصحيح لاجل قول امامهم مع ان امامهم ايضا يقر انه مذهبي فكأنهم
 بناؤن عنه ويستحيون ان يقولوا ان امامنا لم يأخذ بهذا الحديث ولم يستحضره وقت قياسه ويقفون ان كل ما هو في مشكوة النبوة فهو مشكوك
 الامام لا يمكن ان يفقد شيء من مشكوة او لم يستحضره وقت قياسه لذلك الزعم لا يابون باصاعة الايمان ولا يأنفون عن قولهم نحن لانأخذ
 بذلك الحديث ولا نفعل على ذلك لان امامنا لم يأخذ به ليت شعري اذا لم يحسن الامة العمل على زلات الصحابة بعد ما ثبت انها زلة فكيف يحسن
 للمقلدين العمل على خطأ امامهم اذا ظهر ان خطأ اللههم هذا الصراط المستقيم صراط الذين اعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين امين نعم
 بها الصوت ونقول ويرحم الله عبد اقال آمينا والحمد لله على ما هدا الصراط السوي الذي نعم عليه وهو هدا السبيل وهو حسينا ونعم الوكيل

5329



مكتبة جامعة دمشق

الاستبصار



واضعه ولايجزى كتاب استبصار يدفع اخر عات بعض اخات تصنيفي اذ تحقيقين كائين است وصنف آن بوجه
 اخلاص وكما تقوى ووزع ارجع من بارك خذوا منكم من موود وشاقيقين برأي مطالعكم ان مضطر ومقرر ابو ذر لم يدا كرمي مخدوم
 مولانا مولوي تلمظت حسين صاحب باهتام بلنج ابراهيم اورطيج من طبع كنانة ندريس بايد كسي حفظ حقوق ابن راتلف نسا زد فقط